الفصل الثاني

الصهيونية الاستعمارية الاقتلاعية

الصهيونية حركة استعمارية اقتلاعية: إن كلمة الصهيونية من الناحية اللغوية مشتقة من كلمة «صهيون» وهي تلة في أورشليم ـ القدس ـ أقام عليها الكنعانيون العرب حصناً قبل قدوم موسى وقومه من مصر بحوالي ألفي عام، فالكلمة هي إذن عربية كنعانية وليست عبرية إسرائيلية، ولكن يهود روسيا شكلوا في منتصف القرن التاسع عشر تقريباً منظمة إرهابية خاصة بهم أطلقوا عليها إسم «عشاق صهيون» و «أحباء صهيون» وانتسب إلى هذه المنظمة معظم يهود روسيا البارزين منهم: والدوايزمن و إبن غوريون وسوكولوف، حيث قامت بحركات سرية ضد القيصرية، وأخذت تخطط من أجل استعمار فلسطين كوطن قومي لهم بسبب ضعف الدولة العثمانية آنذاك، وبذلك فإن الزعماء البارزين للصهيونية برزوا من يهود أوروبا الشرقية[1] وبدأت نشاطها المنظم بحجة معاداة الشعوب للسامية وبنشر أسطورة مفادها أن فكرة إنشاء الوطن اليهودي في فلسطين قديمة، بعد أن تحرر اليهود آنذاك في معظم أرجاء أوروبا ومنحهم الحقوق المدنية والحرية الكاملة للعيش

(1) أنظر: بروتوكولات حكماء صهيون، للأستاذ عجاج نويهض، م1 ـ ص6 .

في المجتمعات الأوربية وأصبحت الظروف مواتية لهم للقيام بنشاطهم هذا بحجة حلم العودة إلى فلسطين ـ أرض الميعاد ـ منذ هدم هيكل سليمان قبل ألفي عام تقريباً، فقام هذا المشروع الباطل على التضليل والخداع من قبل المنظمة الصهيونية منذ نهاية القرن التاسع عشر، حيث عقدوا أول مؤتمر دولي لهم عام 1897م شهر آب في مدينة «بال» بسويسرا حضره نحو ثلاثمائة شخص يمثلون خمسين جمعية يهودية تمخض عنه تأسيس المنظمة الصهيونية العالمية، وتم انتخاب تيودور هرتزل ـ هرزل ـ رئيساً لها. . . وكان قد سبق هذا المؤتمر، مؤتمر عقده جماعة مؤلفة من 500 خمسمائة شاب يهودي من يهود خاركوف بروسيا وهم من جملة أعضاء منظمة «عشاق صهيون» وأصدروا بياناً عام 1882م في إستامبول على أثر المذابح الموجهة ضد اليهود في روسيا عام 1881م يعرف بإسم بيان بيلو دعوا فيه إلى تنظيم حركة العودة إلى فلسطين التي منحها الرب لهم حسب إدعائهم، واقتلاع جذور سكانها العرب الأصليين منها.

وفي عام 1902م انبثق عن هذه المنظمة الجمعية الصهيونية الدولية المساهمة، التي أصبح لها فروع محلية تمثل أكبر الإتحادات المالية المرتبطة اقتصادياً بأوثق الصلات مع احتكارات الدول الاستعمارية، وقد حدد مؤتمر بازل «بال» أهداف المنظمة الصهيونية في العبارات التالية:

إن غاية الصهيونية هو خلق وطن للشعب اليهودي في فلسطين يضمنه القانون العام. كما رأى المؤتمر في الوسائل التالية الطريق إلى تحقيق هذه الغاية.

1 ـ العمل على استعمار فلسطين بواسطة العمال الزراعيين والصناعيين اليهود وفق أسس مناسبة.

2 ـ تنظيم اليهودية العالمية، وربطها بواسطة منظمات محلية ودولية تتلاءم مع القوانين المتبعة في كل بلد.

3 ـ تقوية الشعور والوعي القومي اليهودي وتغذيتهما.

4 ـ اتخاذ الخطوات التمهيدية للحصول على الموافقة الحكومية الضرورية لتحقيق غايات الصهيونية.

وقرر المؤتمر أيضاً اعتبار اللغة العبرية لغة رسمية للتخاطب بين اليهود في جميع ربوع العالم، وتنفيذاً لهذا القرار توصل الحاخام «بن يهوذا» في سنة 1911م إلى وضع لغة عبرية حديثة يمكن أن يستخدمها كل يهود العالم الذين يريدون الذهاب إلى فلسطين[1] وهذه اللغة تعود إلى أصول جرمانية[2].

ومن الواضح أن الحركة الصهيونية غدت على هذا الشكل تمثل مخططاً استعمارياً صرفاً ذا صبغة سياسية قائماً على إدعاء باطل وعلى الخداع والتضليل، وقد أخذ زعماؤها يتاجرون بها على مسرح الدول الاستعمارية الكبرى على حساب أهلها وسكانها العرب الأصليين.

---

(1) انظر: حوليات فلسطينية ص 14.

(2) انظر: العربي ـ العدد 109 ـ ص 53.

بروتوكولات حكماء صهيون

لقد كشف النقاب عن وثائق مهمة يعتقد أنها مدار بحث ونقاش في المؤتمر الأول المنعقد في مدينة «بال» سنة 1897م، فسميت هذه الوثائق «بروتوكولات حكماء صهيون»، ويفضل البعض تسميتها بمقررات 1897م باعتبارها أعدت لتبحث في المؤتمر المنعقد في مدينة «بال» في تلك السنة وتبرم بعد تلاوتها. وقد كتبت هذه الوثائق على شكل تقرير بدايته مفقودة وهو ينطوي على مخطط يومي لتمكين اليهود من السيطرة على العالم أجمع لمصلحة اليهود وحدهم وتأسيس حكومة ملكية استبدادية يهودية مقرها أورشليم أولاً ثم تستقر إلى الأبد في روما عاصمة الإمبراطورية الرومانية قديماً. والثابت أن مواد هذا المخطط مستقاة من التلمود الذي تجسمت فيه الروح المتعصبة والمعادية لكل من كان من غير اليهود وعقيدة «الشعب المختار» التي تمسك بها اليهود طيلة أدوارهم التاريخية[1] وعلى الرغم من إحاطة هذه الوثائق بأشد أنواع الكتمان والتحفظ فقد وقعت في أيدي من قام بترجمتها وطبعها. والشخص الذي قام بهذه المهمة الخطيرة هو الكاهن: «سرجي نيلوس» وهو من رجال الكنيسة الأرثوذكسية، فترجم الكتاب إلى الروسية ونشره بطبعة أولى محدودة سنة 1902م، وعلى أثر ذلك عمت المذابح ضد اليهود في روسيا وقد قتل منهم في إحداها نحو عشرة آلاف ولكن نيلوس أعاد مع ذلك نشر الكتاب في مقدمة وتعقيب بقلمه سنة 1905م وقد سماها «بروتوكولات حكماء صهيون» ولم يعرف بعد ما إذا كانت قد كتبت باللغة العبرية أو الروسية أو الفرنسية. ثم طبع الكتاب مرة أخرى سنة 1911م، ومرة أخرى في سنة 1917م.

---

(1) راجع القس بولس حنا مسعد بكتابه همجية التعاليم الصهيونية عام 1938م.

ويعتقد الباحثون الغربيون أن واضع البروتوكولات هو أحد كبار اليهود المشهور في عالم الكتابة اليهودية بإسم «أحدهعام» أي أحد أفراد الشعب، وجاء إلى فلسطين بعد الحرب العالمية الأولى وأقام فيها ومات سنة 1927م بعد عمل استمر 60 عاماً في سبيل الصهيونية. وفي نفس السنة الأخيرة ذاتها قام المستر «ماوسدون» مراسل جريدة المورننغ بوست البريطانية بترجمة الكتاب إلى الإنجليزية عن النسخة الروسية لنيلوس المطبوعة سنة 1905م، والتي كانت إحدى نسخها قد وصلت إلى المتحف البريطاني سنة 1906م. ثم أعيد طبع هذه الترجمة الإنجليزية خمس مرات في غضون ثلاث سنوات بين سنة 1919 وسنة 1921م ... وفي سنة 1919 ترجم الكتاب إلى الألمانية ونشر في برلين، ثم توقف طبعه بعد أن جمعت أكثر نسخه[1].

وقد اختلفت الروايات حول كيفية ظهور البروتوكولات للعالم وصحة وجودها أو عدمه، فادعى البعض أنها مختلقة وليس لها أساس من الصحة بينما أكدها البعض الآخر، فقد ذكر نيلوس في مقدمة كتابه أن صديقاً له، يعتقد أنه (إليكس نيقولا نيفتش) كبير جماعة أعوان روسيا الشرقية في عهد القيصرية دفعها إليه قبل أربع سنوات (1901) وهي بالتأكيد القطعي صورة حقيقية منقولة من وثائق أصلية سرقتها سيدة فرنسية من أحد زعماء الماسونية الحرة، وقد تمت السرقة في نهاية اجتماع سري بهذا الرئيس في فرنسا حيث وكر المؤتمر الماسوني اليهودي ... وتشير رواية أخرى إلى أن حكومة القيصر التي كانت تتعقب حركات الصهيونيين أنفذت جواسيسها الروس إلى «بال» متنكرين، وبينما المؤتمر منعقد في جلسة سرية دهم البوليس السري القيصري المؤتمر، فكانت البروتوكولات من جملة ما استولت عليه أيدي المداهمين، والقارئ البحاثة يستطيع أن يجد في كتاب بروتوكولات صهيون للباحث عجاج نويهض بحثاً مستفيضاً في مجلدين طبعهما الباحث المذكور في بيروت بدون ذكر مكان الطبع وتاريخه[2].

---

(1) انظر: محمد خليفة التونسي ـ الخطر اليهودي ـ بروتوكولات حكماء صهيون ـ ط4 بيروت..

(2) انظر: العرب واليهود في التاريخ ـ د. أحمد سوسة ـ ص 654 و 655.

والجدير بالذكر أن القائد الفرنسي المشهور نابليون بونابرت كان أول من اجتذبته فكرة استعمار فلسطين على يد الصهيونيين الذي كان قد خطط لتحقيق حلمه بإنشاء امبراطورية في الشرق، فبعد شروعه في غزو فلسطين سنة 1799م وجه نداء إلى جميع اليهود في العالم يحثهم على الانضمام تحت لوائه لإعادة بناء «مجد إسرائيل الضائع في القدس» على حد تعبيره ويصفهم بأنهم الورثة الشرعيون لفلسطين، وذلك من أجل استغلال نفوذهم في أقطار الدولة العثمانية، ولكنه فشل مع جيوشه أمام أسوار عكا الحصينة، وقفل راجعاً إلى فرنسا رغم انتصاره في فتح مصر قبل حصار عكا.

أضواء على بروتوكولات حكماء صهيون

المهمة التخريبية: إن قراءة لمئات المراجع حول تاريخ صهيون تقود إلى فهم أساس مهمته، ومعبراً عنها بشكل صريح في الكلمات القليلة للمؤلف اليهودي «موريس صاموئيل» التي نستشهد بها عما ذكر أعلاه، حيث يقول: «نحن اليهود مخربون... وسنظل دائماً مخربين... بحيث لا تفعل ذلك الشعوب الأخرى، وهذا لن يكون الجواب النهائي لا لحاجاتنا ولا على مطالبنا». ويتبين لنا للوهلة الأولى أن هذا القول عبارة عن حديث مفخخ، وصاحبه مصاب بمرض النورستينا أي ضعيف الأعصاب، إلا أن قراءة عميقة متأنية للمسألة يتضح لنا بأن هذه الكلمات منتقاة بشكل ممتاز، وتعني أن الإنسان يلد يهودياً ويظل على الدوام يهودياً، ويحصل على وظيفة تخريبية، ولا يمتنع عن تنفيذها إلا من لا يكون بوعيه. والمنحرف عن الشريعة لن يعد في نظر القيادة يهودياً جيداً، وإذا أراد أو اضطر لأن يكون جيداً يجب عليه إطاعة هذه الشريعة.

وفي هذا الشرح يتبين بأن دور القيادة اليهودية، كان هكذا دائماً عبر مراحل التاريخ، ولم يكن بإمكانه أن يكون شيئاً آخر غير تخريبي، واستطاعت مهمته التخريبية في حياة هذا الجيل «القرن العشرين» تحقيق قوتها الأكثر، حيث أدت إلى النتائج التي ما تزال من الصعب التكهن بها كاملاً، وهذا ليس رأي مؤلف هذا الكتاب فقط وحده: وكما هم الكتاب الصهاينة أنفسهم، وكذلك الحاخامات «خونة» اليهودية، ولم نقل بعد عن المؤرخين غير اليهود، الذين اتفقوا فيما بينهم حول فهم المهمة اليهودية على أنها تخريبية، ولا يوجد شك حول هذه المسألة لدى الباحثين الملتزمين، وعلى الأرجح أن هذه المسألة هي الوحيدة التي ساد فيها الرأي بالإجماع.

ولقد صور اليهود كل التاريخ البشري بهذه الصورة، وإن المهمة التخريبية اعتبرت شرطاً ضرورياً لتنفيذ الشريعة اليهودية وتحقيق الانتصار النهائي لها على أعدائها. وإن «التاريخ البشري» يعني لليهود كلياً عكس ما يعنيه بالنسبة للمسيحيين، فالتاريخ بالنسبة للمسيحيين يعني «مدونات تاريخ المسيحية» وما كان سابقاً قبل ذلك كانت تسوده الأساطير الخرافات.

أما بالنسبة لليهود فالتاريخ قد كتب في «التوراة ـ والتلمود ـ ورسائل الحاخامات» وتعود بدايته إلى عام 3760ق.م، وكأنه تأريخ دقيق لخلق العالم، فليس هناك فرق عندهم بين «الشريعة والتاريخ». ولا يوجد تاريخ آخر عدا تاريخ اليهودية، وجميع القصص التي انبسطت أمام أعين اليهود ما هي إلا مجموعة أعمال تخريبية متلاحقة وثأر يهودي، أكان ذلك في وقتنا الحالي أو منذ 3000 سنة مضت. وإن أمر التخريب نتاج لأسس الشريعة التي أوجدها اللاويون، وإذا تم إلغاء هذا الأمر فلن يبقى شيء من الشريعة حتى شريعة موسى، وبالتالي قد يفقد الدين اليهودي بكامله وجوده ويتحول إلى لا شيء سوى صيغة «خرب» وهي صفة أساس الشريعة، لقد وضعوها ونسبوها على أساس أنها تعاليم الرب، وهذا هو التحريف في العهد القديم تحديداً الذي فضحه السيد يسوع المسيح حين قال للفريسيين: «أنتم ... تعلمونا شريعة بشرية».

إن تحريف اللاويين للتاريخ بدأ منذ البداية الأولى، عندما نطق الرب الكلمة وكأنها قيلت لهم مع الوعد الإلهي بأرض الميعاد، إبدأ جميع الشعوب الذين منحك سيدك الرب «سلطاناً عليهم». وحتى قبل هذا فإن أول وثيقة ثأر ضد الوثنيين نطقها الرب أيضاً بقوله... ؟؟ «فأمد يدي وأضرب مصر... واضرب كل بكر في أرض مصر»... إن الأمر «بالإبادة الكاملة» يعتبر من أحد أسس عقيدة الشريعة وإظهار أي رحمة وتسامح لا تعتبر خطأ، بل مخالفة مؤلمة للشريعة، وقد تم معاقبة «شاؤل» القيصر الأول والوحيد للقيصرية اليهودية ـ الإسرائيلية الموحدة على هذا الأساس، وعزل اللاويون «شاؤل» من على العرش، ووضعوا مكانه «داؤود» اليهودي، فقتل

مع أولاده الثلاث بالمعركة لإثبات جدارته، وفي جميع الأحوال فإن الضربة الأساسية كانت توجه ضد الحكومات الشرعية وروح الشعب والمسيحية، فالشريعة اليهودية لا تعترف إلا بسلطة واحدة هي سلطة شريعة يهوه التخريبية، وبالحق الكامل فقط «للشعب المختار»، حيث مصدر كل هذه الأفكار في الحقيقة هو التوراة والتلمود وكتابة الحاخامات، وأنظر إلى ما يقولون ويكتبون: «فإني أدفع إلى أيديكم سكان الأرض، فتطردهم من أمامك... لا يسكنوا في أرضك لئلا يجعلوك تخطيء إلي، إذا عبدت آلهتهم فإنه يكون لك فخاً»[1]. وفي هذه اللحظة تحديداً، عندما توارت الحكومة التلمودية فجأة عن الأنظار، قبل أن تستقر بصورة وطيدة وسط الشعب الآسيوي الهمجي (الخزر) كان المذهب التاريخي قد دخل إلى أوربة وبدأ انتصاره يسير إلى الأمام، بحيث كانت المحصلة النهائية لأحداث العهد القديم وأحداث العصور المسيحية حتى قبل طرد اليهود من أسبانيا، تعزز وتنفذ الشريعة اليهودية، وكانت المحصلة النهائية لكل واحدة منها هي انتصار اليهودية... فهل كان التلموديون هم المحرضون والمنظمون والقياديون لهذه الانتصارات بشكل مباشر[2].

أضواء البروتوكولات: لقد بدا واضحاً أن أهداف الصهيونية بعد عقد مؤتمر بازل «بال» هو التخطيط من أجل القضاء على الحكومات الشرعية والدين والأمة، والعمل على إقامة نظام استبدادي عالمي لاستعباد جميع شعوب العالم باستخدام أقذر الأساليب المتمثلة بالإرهاب والقهر، ورسم لوحة كاملة لتنفيذ المؤامرة بدوافعها وأسلوبها وأهدافها، وقدم إضافات جديدة إلى المعلومات القليلة التي كانت معروفة إلى حد ما، ووضع كل جزء في مكانه الضروري مبيناً جميع الأهداف، وصور الكتاب بدقة ما حدث خلال نصف قرن بعد طباعته، وما سيحدث في الخمسين سنة اللاحقة ـ التي تقترب الآن من نهايتها، واحتوى على جزء

---

(1) انظر: سفر الخروج 23-31، 33.

(2) انظر: كتاب جدل حول صهيون، تأليف دوغلاس ريد ـ ترجمة غياث كنعو ـ مراجعة د. محمد محفل ـ ص 111-127.

هام عما تحدثت عنه في البروتوكولات.

ويحتوي الكتاب على معلومات غنية ـ وبشكل خاص عن الطبيعة الإنسانية الضعيفة ـ ومصدرها الذي يمكن أن يكون فقط وفيراً بالتجربة والبحث خلال مئات السنين المثمرة وحتى في جميع العصور، لقد كتبت هذه المعلومات بلهجة متعالية متعجرفة، وكأنها حقائق للحكماء القدماء الجالسين على العرش الأولمبي، ومليئة بازدراء لا ينضب تجاه الجماهير البشرية التي تتحرك بعيداً في الأسفل ـ سواد الناس، مواشي تائهة، حيوانات، وحوش ضارية ـ وتحاول بلا جدوى الإفلات من قبضة الملقط المتمثلة «بسلطة الذهب» بعنجهية فظة تثير سخط الجماهير بتقديم الأفكار التخريبية على شكل نظرية علمية كتبت ببلاغة وفصاحة... وقد اعتبر المؤلف أن التخريب عبارة عن عمل إيجابي لصالح الصهيونية لتبرير كل ما يخدم أساليب «الرشوة والفساد والتخريب وغرس بذور الخصام وتحريض الجماهير وممارسة الإرهاب والعنف».

وما أن ظهرت «البروتوكولات» بترجمتها الإنجليزية حتى بدأ الهجوم العنيف عليها من قبل اليهود. زد على ذلك، فقد طرحت أسئلة متعددة غير مهمة، بخصوص من يكون مؤلف هذه البروتوكولات، وكأن هذه الأسئلة مهمة أكثر من غيرها ـ أي المضمون ـ. وأصبحت ردود الفعل الرسمية في عام 1920م وفي السنوات اللاحقة بعدها غير ما كانت عليه سابقاً، فقد أعقبها نفي حاد لكل ما جاء في البروتوكولات، ليس نفي المؤامرة اليهودية فقط، بل المؤامرة كلها بشكل عام، وكل ما كان غير حقيقي بشكل واضح. إن المؤامرة التي كانت موجودة ضد نظام المسيحية ـ الأوربية والمجتمع، قد ظهرت وأثبتت في حوادث متعددة وتمتعت بنفوذ صريح منذ (أدمون بيرك وجورج واشنطن والكسندر هاملتون وحتى دزرائيلي وباكونين)، وآخرين كثر، والأكثر من ذلك أنه في تلك الفترة التي ظهرت فيها الترجمة الإنجليزية للبروتوكولات، فقد أثبتت الأحداث في روسيا بصورة لا تقبل الشك وجود هذه المؤامرة، وقد بالغ اليهود باحتجاجهم عن

دورهم في المؤامرة، وهذه المبالغة في الاحتجاجات عززت شكوك الرأي العام حول الدور اليهودي، هذا ولم يحدث في التاريخ أن صرفت مبالغ طائلة وبذلت جهود جبارة لدحض شيء واحد مثلما صرفت من أجل هذه الوثيقة الوحيدة المسماة «البروتوكولات» كدليل هام عن وجود مؤامرة دولية ضد جميع الأديان والأمم والحكومات الشرعية والملكية الخاصة.

وقد كتب «هنري فورد» الذي كان من كبار الشخصيات الأمريكية المرموقة ومن أكبر رجال الأعمال: «إن هذه البروتوكولات متطابقة بالكامل مع كل ما جرى في العالم لتاريخه، ومتطابقة مع كل ما يجري الآن»[1].

لم تهدأ معارضة الجماعات اليهودية للبروتوكولات حتى يومنا هذا، ففي روسيا السوفيتية وبعد قيام الثورة مباشرة تم القضاء على جميع نسخ البروتوكولات المتداولة في السوق، وأصبح اقتناؤها يعتبر جريمة ضد الدولة، وحسب الدستور الجديد بمثابة معاداة السامية. ورغم مرور خمسة وعشرين عاماً على هذا النموذج البلشفي، فقد اتبعته السلطات الأمريكية والبريطانية بعد احتلالها لألمانيا، حيث أجبرت حكومة ألمانيا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية على إصدار قوانين تحرم القيام بأي عمل ضد ما يسمى «بمعاداة السامية» وتم مصادرة جميع نسخ البروتوكولات. وفي عام 1955م تم إغلاق دور النشر التي كانت تطبع البروتوكولات في مدينة ميونيخ، وكانت الضغوط المفروضة في بريطانيا قد حدت من انتشار نسخ البروتوكولات مؤقتاً، ولكن معارضة الجماعات اليهودية لنشر نسخ البروتوكولات استمرت بنفس القوة في ترويج جميع دور النشر في بريطانيا، ولم يتجرأ إلا عدد قليل من دور النشر الصغيرة بين الفينة والأخرى على طباعة عدد من النسخ بينما بدأ اليهود في سويسرا خلال فترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية في رفع دعوى قضائية ضد نشر هذه البرتوكولات، وأعلنوا أنها عبارة عن «كتاب أدبي قذر» وربحوا الدعوة عندما قامت المراجع الرسمية العليا

(1) انظر: جدل حول صهيون ـ دوغلاس ريد ـ ص 195 ـ 201.

بتغيير قرار المحكمة لصالحهم. . . وبعبارة أخرى، فإن الوضع الذي كان قائماً عام 1902م مازال مستمراً إلى يومنا هذا، وكان قد تنبأ به في البرتوكولات عام 1905 المترجمون الروس حيث جاء فيها: بفضل الصحافة حصلنا على النفوذ مع بقائنا خلف الستار. . . إن النجاح الأكبر في السياسة يعتمد على سرية العمل، ويجب أن تكون هناك المتناقضات بين أقوال الدبلوماسي وأفعاله، وعلينا أن ندفع حكومات الغويم ـ سواد الشعب ـ إلى العمل وفق مخططنا المدروس دراسة عميقة، والذي يقترب الآن من مراحله الأخيرة الناجحة، وذلك بأن نجعل الناس يعتقدون أن هذه الحكومات تعمل برأي الشعب، ذلك الشعب الذي نكون في الحقيقة قد أعددناه من قبل إعداداً سرياً عن طريق «قوتنا الكبرى» المسماة بالصحافة، والصحف كلها باستثناء القليل منها في قبضة يدنا «البروتوكول السابع». أما الصحافة فإليكم ما سنفعله بها... سوف نقيدها بالأغلال ونقبض على ناصيتها بإحكام، ونعمل مثل ذلك في غيرها من المطبوعات، . . ماذا يفيدنا أن نتجنب حملات الصحف اليومية إذا كنا سنظل عرضة لانتقادات النشرات والكتب. . . ؟ . . . لا يستطيع أحد أن يمس هيبة الحكومة من غير أن يلقى عقابه، وسوف نعلم الإغلاق بسبب إثرة الأفكار من غير سبب معقول. . . وسنكون دائماً منتصرين على أعدائنا لأنهم لا يملكون صحافة يستطيعون بها الدفاع عن أنفسهم «البروتوكول الثاني عشر».

إن الحديث في هذه المقتطفات يدور بصورة أساسية حول «السلطة العليا (للدولة)، العقيدة القادمة تحت السيطرة اليهودية وتشير أيضاً إلى الأسلوب الذي سيتبع لاحقاً في المرحلة القادمة ـ المترجمون الروس»[1].

جاء في البرتوكول الأول: «ومن هذا يأتي الاستنتاج بأن حكم الغويم يجب أن يكون مثل حكم الوحوش استبدادياً مطلقاً، وإن حكومتنا ستستخدم الإرهاب

---

(1) انظر: كتاب بروتوكولات حكماء صهيون ـ ترجمة إحسان حقي ـ الطبعة الثانية ـ بيروت ـ دار النفائس 1990 ـ المترجم غياث كنعو.

الذي يعتبر كوسيلة لقوة الإخضاع»، وليس من السهل أن نرى بأن هذه الكلمات وجدت طريقها إلى التنفيذ الحرفي في روسيا الشيوعية، ليصبح هذا الحكم الاستبدادي المطلق طبيعة للنظام الأممي، الذي يمثل نهاية أهداف البرنامج، وتصبح الدمى المحلية ـ الدكتاتورية ـ في المرحلة الانتقالية الأداة الأساسية لتحقيق هذه الأهداف لتدمير نظام الدولة وسياجها الدستوري الذين يمثلون الديكتاتورية بأفظع مظاهرها، من الإساءات ما كانوا في الماضي لأقل منه يقطعون رأس عشرين ملكاً. . . ويمكن تفسير هذه الظاهرة للشعب بدهاء عن طريق عملاءنا، وذلك بأن يقولوا لهم بأنهم إذا أساؤوا للدولة بسبب هذه الأعمال فإنما فعلوا ذلك لأغراض سامية، وهي تحقيق سعادة الشعب والأخوة العالمية والتضامن والمساواة، . . وبديهي أننا لن نقول لهم بأن هذا التقارب لن يتحقق إلا تحت سلطتنا، وهكذا فإن الشعب يهدم كل استقرار ويبعث الفوضى في كل مناسبة «البروتوكول الثالث».

ثم يقول: لقد أشغلنا الجميع وكل منهم يعمل على هدم آخر ما بقي من السلطة ويعمل على قلب الوضع الحاضر، وكل الحكومات لها نصيب من هذه الأعمال وهي تريد السلام، ولبلوغ ذلك فإنها مستعدة لتقديم كل التضحيات، لكننا لن نمنحهم السلام حتى يعترفوا علناً وبقلب خاشع بحكومتنا العالمية العالية «البروتوكول التاسع».

لقد كتبت هذه الكلمات عمداً قبل عام 1905م لتعطي بدقة سير الأحداث اللاحقة في القرن العشرين، حيث تستمر الوثيقة هنا أيضاً «لنجاح قضيتنا يجب ألا تعود الحروب، أينما شنت على المتحاربين بأية فوائد إقليمية البروتوكول الثاني».

وكانت النتيجة الأساسية التي تمخضت عنها الحرب العالمية الأولى ظهور قوتين جديدتين على مسرح الأحداث الدولية وهما: الصهيونية الثورية والشيوعية الثورة. كانت الأولى وعدت بإقامة وطن على أراض غربية، أما الثانية فقد أقامت دولة كبيرة كقاعدة لنشاط الأولى. . . ؟ وكانت المصلحة الأساسية للحرب العالمية الثانية فيما بعد هي «اكتساب أراض» كما هي للصهيونية كذلك للشيوعية ولهما فقط: فقد حصلت

الصهيونية على دولة كقاعدة لنشاطها وحصلت بالتالي الشيوعية على نصف أوروبا. ووفقاً لهذه الحالة، فإن الكلمات التي تحدث بها اللورد ـ سايدنيهم ـ «الموت المحتوم» كما جاءت في البروتوكولات عام 1905م، والتي أصبحت عبارة شائعة للرؤساء الأمريكان ورؤساء الوزارة البريطانيين خلال أعوام ـ 1914-1918 و 1939-1945م.

ترى ما هي الأسباب التي دعت مؤلفي ـ البروتوكولات ـ لأن يعتبروا هذا الشعار مهم لدرجة ما، وشرح ذلك في نصوصهم أيضاً، ومع أن الشعب اعتاد أثناء المصادمات الحربية أن يحصل على أي أراض مكتسبة، بعد أن يتضح حينها من سيكون المنتصر الوحيد كما هو وارد في البروتوكولات، ويغدو الفريقان تحت رحمة مؤسستنا العالمية ذات ملايين العيون، والتي لا تقف في وجهها حدود، وهكذا تسيطر حقوقنا العالمية على حقوق العالم ونحكم الشعوب بالطرق التي تنظم كل دولة علاقاتها مع رعاياها «البروتوكول الثاني» ولتحقيق ذلك يجب إنقياد السياسيين الذين يدور الحديث حولهم في البروتوكولات... إن الحكام الذين نختارهم نحن من الشعب بحسب عبوديتهم لنا، لا يكونون على شيء من المعرفة بأمور الدولة فيغدون بسهولة بيادق في لعبتنا، بيد علمائنا ومستشارينا العقلاء أصحاب الإختصاص المدربين منذ نعومة أظافرهم على حكومة العالم «البروتوكول الثاني»... ولندع القارئ يحكم بنفسه لأي درجة طبقت هذه الخصائص على المسؤولين الديمقراطيين للعالم الغربي في عصرنا هذا، تلك المعايير التي خدمت علاقاتهم تجاه الصهيونية والثورة العالمية والحكومة العالمية... ولكن كما يبدو لنا إن «الموت المحتوم» المتنبأ عنه، برز بوضوح للغاية عند الإشارة إلى دور «المستشارين»، ونصطدم هنا من جديد مع تلك «المعرفة الغامضة» التي تم الكشف عنها منذ خمسين سنة مضت، فالهيئة لم ينتخبها أحد في عام 1905م، ولكن أصحاب النفوذ «المستشارين» لم يكونوا معروفين لدى الرأي العام، وكان عدد قليل من البشر لديه إطلاع عنهم وعلموا مسبقاً مثل «دزرائيلي» حين قال: إن العالم لا يقوده أولئك الذين يعتبرهم الناس حكامهم، ولا يدرون ما يجري وراء الكواليس، وأصبحت هذه الجملة في البروتوكولات غير مفهومة بالنسبة للجماهير

العريضة. بيد أنه في فترة الحربين العالميتين الأولى والثانية لم ينتخبهم أحد بشكل دستوري. «ولكن المستشارين» المتنفذين أصبحوا معروفين للشخصيات السياسية، ومارسوا مهامهم بصورة علنية على أساس الصلاحيات التي منحت لهم. وبكونهم أصبحوا معروفين للرأي العام، فقد تقبل ظهورهم بشكل سلبي وبإذعان، وقد اتضح على ما يبدو أن إزدراء البروتوكولات تجاه الغويم - سواد الناس - مبرراً من قبل أولئك الذين يحكمون من وراء الكواليس، حتى عندما ظهروا على المسرح علناً. فعلى سبيل المثال: أصبح المستشارون المتخصصون بالشؤون اليهودية في الولايات المتحدة الأمريكية مقيمين بصورة دائمة في البيت الأبيض وفي المقرات الرئيسية الحكومية للقوات العسكرية الأمريكية، وأصبح أحد أصحاب رؤوس الأموال (الذي أوصى علناً إتخاذ تدابير صارمة في إدارة السياسة الدولية) مستشاراً لعدد من الرؤساء في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث لقبته الصحف بلباقة «شيخ رجال الدولة النشطاء»، ورئيس الوزراء البريطاني الذي زار أمريكا، زاره وقابله كما أنه من رجال السلطة العليا... ونشير مرة أخرى: إلى أن البروتوكولات تنبأت عن نظام المستشارين في ذلك الوقت، في الوقت الذي لم يكن أحد بعد يفهم ما يمكن أن يعني ذلك، ولم يصدق حتى أن بإمكانهم أن يظهروا في مجالات حكومية وفي «المستويات العليا للسلطة».

إن مثل هذه الأمور قد ساعدت على نصرتنا لأنها أتاحت لنا بالإضافة إلى امتيازات أخرى، وسيلة من الطراز الأول وهي إلغاء الامتيازات، أو بعبارة أخرى روح الأرستقراطية عند الغويم - سواد الناس، والتي كانت الوقاية الوحيدة للشعوب وللأحزاب ضدنا، وعلى أنقاض الأرستقراطية الطبيعية والموروثة أقمنا أرستقراطية طبقة المثقفين، أعني أرستقراطية المال، وقد أقمنا هذه الأرستقراطية بإسم أرستقراطية الثورة التي تعتمد علينا وعلى التطور العلمي... وبما أن إقصاء ممثلي الشعب عن مناصبهم هو في يدنا، فإن تعيينهم هو أيضاً من اختصاصنا «البروتوكول الأول».

وسوف نتقدم نحن كمنقذين للعمال لتخليصهم من هذا الضيم بدعوتهم

للدخول في جيش اشتراكيتنا وفوضويتنا أو شيوعيتنا . . . وبالفقر والكراهية اللذين ينجمان عن ذلك نحرض الجماهير على سحق كل الذين يقفون في طريقنا «البروتوكول الثاني» .

إن كلمة الحرية تضع كل مجتمع في صراع مع كل سلطة ، حتى لو كانت سلطة الله أو الطبيعة ، وحينما نغدو سادة فسوف نمحو هذه الكلمة من المعجم على اعتبار أنها رمز للقوة الغاشمة التي تحول الجماهير إلى حيوانات متعطشة إلى الدماء . ومع ذلك فإن هذه الوحوش المفترسة تنام بعد أن تشرب الدم ، وتغدو قيدها بالأغلال سهلاً ، بينما إذا لم يعط لها دم فإنها لا ترغب في النوم بل تريد القتال «البروتوكول الثالث» .

ومع ذلك يمكن أن تكون الحرية غير ضارة وتبقى في برنامج الدولة ، من غير أن تضر بالشعب إذا كانت لا تعبر إلا عن المعتقدات بالله وبالإيمان بالأخوة الإنسانية ، لذلك يجب علينا أن نقضي على كل الأديان وأن ننزع من عقول الغويم ـ سواد الناس ـ الاعتقاد بالله والروح ، وأن نحل محلهما صيغاً حسابية وحاجات مادية «البروتوكول الرابع» .

إن أي دولة لا تستطيع أن تعقد إتفاقاً حتى ولو كان تافهاً من غير أن يكون لنا فيه ضلع سراً ، وللسيطرة على الأفكار العامة يجب سوقها وجهة محيرة مرتبكة وذلك بطرق وأفكار كثيرة متناقضة حتى يضل الغويم (عامة الناس) طريقهم في هذا التيه ، ويدركون أنه من الأفضل ألا يكون لهم أي رأي في الأمور السياسية ، إن مثل هذه الأمور يجب ألا تكون مفهومة من الشعب بل هي من شأن الحكام فقط ، وهذا هو السر الأول : . . أما السر الثاني اللازم للنجاح في الحكم يكمن في مضاعفة الأخطاء والأهواء والقوانين الوضيعة حتى يضيع المرء في متاهاتها ، ولا يستطيع الناس أن يتفاهموا فيما بينهم ، وهذه الحالة تساعدنا على بذر بذور الشقاق بين كل الأحزاب وتفتيت كل القوى الجماعية التي لم تزل تأبى الخضوع لنا ، وعلى إحباط كل رأي فردي يستطيع بأية صورة أن يعترض سيرنا

وسوف نتعب الغويم بهذه الوسائل حتى نجبرهم على أن يعرضوا علينا تولي حكومة العالم التي تمكننا بكيانها ذاته، من أن تحتوي على قوى حكومات العالم وفق إرادتنا من غير أن ندمر شيئاً، وهكذا نقيم الحكومة العليا، ومكان الحكومات الحاضرة نقيم حكومة ضخمة يطلق عليها إسم إدارة الحكومة العليا، وسوف تمتد يديها كالمخالب في كل إتجاه حتى يخضع العالم كله لنا «البروتوكول الخامس».

وإضافة لذلك، تتحدث البروتوكولات في هذا المجال فتقول: «وسوف ينتخب مجلس النواب الرؤساء ويحميهم ويراقبهم، ولكننا سنحرمه من أن يقترح قوانين أو يعدلها لأن هذا الحق سنمنحه لرئيس مسؤول يكون دمية بين أيدينا. وفوق ذلك سنعطي الرئيس حق إعلان حالة الطوارئ، وسنبرر هذا الإمتياز بقولنا: بما أنه هو القائد الأعلى للجيش الوطني يجب أن يستعمل هذا الحق لكي يحمي الدستور الجمهوري الجديد الذي من واجبه حمايته، على اعتبار أنه الممثل المسؤول عن هذا الدستور، وفي هذه الحالة يكون مفتاح الأمور بأيدينا ولا أحد غيرنا يستطيع أن يدبر أمور السلطة التشريعية. . . وسوف يفسر الرئيس بتأثير ما كل القوانين الحاضرة تفسيراً مبهماً يمكن فهمها على أشكال، وفوق ذلك فإنه يلغيها حينما نطلب إليه ذلك، ويكون من حقه أيضاً أن يقترح قوانين مؤقتة، وتعديلات على سير الدستور بحجة الحفاظ على رخاء البلاد وسعادتها. . . وهذه التدابير ستسمح لنا بالقضاء رويداً رويداً على كل ما هو خلاف حقوقنا، لقد اضطررنا أن ندخل في كيان الدول تدابير انتقالية لإلغائها تدريجياً من كل الدساتير بانتظام الوقت الذي يسمح لنا بجمع كل الحكومات تحت سلطتنا المطلقة «البروتوكول العاشر». كان هذا الوضع عملياً في الدول الاشتراكية. أما فيما يخص الغرب المعاصر فإنه في طور التصنيع كما كتب مؤلفوا البروتوكولات، وكل أدوات آلية الحكم وفي جميع الدول تعمل بمحرك واحد نحن وحدنا نملكه، وهذا المحرك هو «الذهب» «البروتوكول الخامس»[1].

---

(1) انظر: كتاب جدل حول صهيون ـ باب البروتوكولات ـ دوغلاس ريد ـ ت: غياث كنعو ـ ص207ـ216.

الصهيونية الاستعمارية في أحضان بريطانيا

لقد تنبهت بريطانيا إلى أهمية الشرق الأوسط عامة وإلى موقع مصر وسورية في قلبه بصورة خاصة، ولذلك فإنه بمجرد ما شعرت بفشل حملة نابليون بونابرت على مصر، وهزيمته أمام أسوار عكا، أخذت تعد العدة لتحقيق نفس الأهداف التي كان يسعى لها نابليون، فكانت رائدة الدول الاستعمارية وأكثرها خبرة وأوسعها معرفة بشؤون الاستعمار، واستغلت بساطة تفكير نابليون بالشؤون السياسية، لتأخذ مكانة بالسيطرة على طريق الهند الشرقية واحتلال سورية الجنوبية ـ فلسطين ـ بمساعدة العقول اليهودية الماكرة التي تعيش في بريطانيا كرعايا بريطانيين من أصول يهودية، وقررت احتضان هؤلاء اليهود بسياستها الاستعمارية لتحقيق مشروع السيطرة والاحتلال لصالحها، وقبل أن يكتشف غيرها الأهمية السياسية والاستراتيجية للمنطقة، وقبل أن تفكر الدول الأوربية الأخرى ذات النزعة الاستعمارية واستغلال الموضوع لصالحها. وكان من الأشخاص البارزين في هذا الأمر المبشر اليهودي الثري البريطاني الجنسية «السير موسى مونتو فيوري» الذي كان في مقدمة المتحمسين للصهيونية ومشروعها الاستعماري، فزار فلسطين عدة مرات وأقام في مصر مراراً عديدة، لأنه كان يحظى برعاية خاصة من الملكة فيكتوريا وريثة التاج البريطاني، إضافة إلى أنه كان مقرباً من البلاط البريطاني بصورة عامة. كان رئيس وزراء بريطانيا في ذلك الوقت هو: «اللورد بالمرستون» المؤيد لمشروع تمكين اليهود من استعمار فلسطين لمصلحة بريطانيا.

قام مونتو فيوري عام 1837م بزيارة إلى محمد علي باشا والي مصر وسورية آنذاك، حيث كانت ولاية فلسطين من سورية، وعرض عليه مشروع «تأجير اليهود

مائة أو مائتي قرية لمدة خمسين سنة مقابل عشرة بالمائة أو عشرين تدفع سلفاً لمحمد علي في الإسكندرية من قيمة الآجار تدريجياً، على أن تكون هذه القرى حرة مجردة من كل مانع ومحذور، أي طليقة من قيود الضرائب والأتاوة طول مدة الإيجار، وللزارعين الحق في بيع حاصلاتهم في أي بلد من بلدان العالم، وليس عليهم من حرج في ذلك». . . وقد أسفرت هذه المقابلة عن تعهد محمد علي باشا بالترخيص لليهود في شراء أية مساحة يستطيعون أن يجدوها في ربوع سورية. بل الأدهى والأمر من ذلك أنه: «أبدى رغبته في أن تمنح لهم الأراضي بمجرد طلبهم، وقال: إن اليهود بإمكانهم والحالة هذه أن ينتخبوا حكاماً يقع اختيارهم عليهم للإشراف على مقاطعات فلسطين بأسرها، وأكد أنه لن يدخر وسعاً في سبيل معاونتهم وشد أزرهم في إنجاز هذا المشروع، وأصدر أمراً بتأييد هذه التأكيدات والوعود كتابياً بمقتضى الفرمانات الصادرة عن الحكومة المصرية في هذا الخصوص». وكانت مساعي مونتو فيوري تهدف إلى حل المسألة اليهودية بواسطة استعمار فلسطين (على حد تعبيره) بمؤازرة الحكومة البريطانية وتأييدها[1].

ثم نشبت الحرب بين محمد علي باشا وبين الحكومة العثمانية فأسفرت عن انتصار جيشه وزحفه على الآستانة بعد أسر عدد من القادة الأتراك. وقد أصبحت أبواب الآستانة مفتوحة أمام جيش محمد علي لولا تدخل الجيش الروسي لسد تلك الأبواب بوجهه، وبعد تدخل الدول الكبرى، وتدمير أسطول محمد علي في معركة نافارين البحرية باليونان، اضطر محمد علي باشا إلى سحب جيشه الظافر - بريا - من الأناضول وترك الأقطار السورية مرغماً ومن ضمنها فلسطين إلى الحكومة التركية لإدارتها بواسطة حكام من الباب العالي. وكانت شروط الصلح قد فرضت على محمد علي باشا بتاريخ الخامس من أيلول عام 1840م تنازله عن سيادته على سورية وفلسطين على شرط أن يكون الحكم في مصر حقاً موروثاً

(1) انظر: كتاب يقظة العالم اليهودي، ص 145 - 152.

لذريته وأعقابه، فكان ذلك ضربة قاصمة لمشروع مونتو فيوري ومؤيديه[1].

إلا أن هذه الأحداث لم تثن دعاة المشروع عن مواصلة دعايتهم له والسعي لتحقيقه. ففي 25 أيلول 1840 كتب اللورد شافتيوري السياسي الإنجليزي المعروف رسالة إلى وزير خارجية بريطانيا بالمرستون يقول له فيها: «إن سورية ومن ضمنها فلسطين ينبغي أن تحول إلى دومنيون إنجليزي»، مؤكداً أن الحاجة تستدعي من أجل ذلك إلى إرسال رأس المال واليد العاملة... وإذا ما بحثنا مسألة عودة اليهود إلى فلسطين لبنائها واستيطانها فإننا سنكتشف بأن تلك أرخص الطرق وأسلمها لتأمين كل ما هو ضروري لهذه المنطقة الضئيلة السكان... وكتب شافتيوري بعد ذلك مقالاً للصحف قال فيه: «ستكون سورية ومن ضمنها فلسطين بعد إعادة إنشائها بلداً تجارياً بصورة خاصة، ومنها أكبر التجار في العالم، وهل يوجد حقاً مكان أكثر ملائمة ومنطقة مباركة يمكن أن يبدي فيها اليهودي مؤهلاته..؟ إنها ستكون ضربة موجهة ضد إنجلترا إذا ما امتلك أي منافسيها سورية». وفي 25 كانون الثاني 1853 أعلن في البرلمان الإنجليزي العقيد جورج غاولر حاكم جنوب أستراليا السابق: «أن العناية الإلهية هي التي وضعت سورية ومصر على طريق إنجلترا إلى أكثر مناطق تجارتها الخارجية الكولونيالية أهمية... وينبغي أن تجدد يد بريطانيا سورية بواسطة الشعب الوحيد الملائم للقيام بهذه الرسالة والذي يمكن أن تستخدم طاقته بصورة دائمة وفعالة،.. إنهم الأبناء الحقيقيون لهذه الأرض، أبناء إسرائيل. وقد قال جيمس نيل في كتاب: «النزوح إلى فلسطين أو جمع شمل إسرائيل المشردة» سنة 1877م: «إن احتمال إمكانية الإنجليز استيطان أرض فلسطين بنفس النجاح الذي استوطنوا به أمريكا الشمالية بعيد جداً وذلك بسبب حرارة الجو والصعوبات التي يقيمها العرب والافتقار إلى حماية فعالة وكثير غير ذلك، لذلك فهو يقترح أن يستخدم اليهود لتحقيق هذا الهدف»[2].

---

(1) انظر: بروتوكولات حكماء صهيون ـ عجاج نويهض، وتوضيح أسماء ومكان المدن والقرى المتفق عليها وهي بين 100 ـ 200 قرية في شمال فلسطين وعلى رأسها مدينتي طبرية وصفد وما حولهما.

(2) انظر: يوري إيفانوف ـ حذار من الصهيونية ـ ترجمة محمد كامل عارف، ص45 ـ 46.

وهكذا بات الجو مهيأً لظهور الصهيونية كحركة سياسية منظمة وكمؤسسة رأسمالية. فأنشأت في انكلترا في السبعينات من القرن التاسع عشر «الشركة الكولونيالية السورية ـ الفلسطينية» بغرض شراء واستعمار سورية وفلسطين والبلدان القريبة منها.

وفي سنة 1897 كما ذكر من قبل تم تأسيس المنظمة الصهيونية العالمية بقيادة زعيمها الأول تيودور هرتزل. وقد صاغ هرتزل أفكاره الصهيونية في حركة سياسية مرتبطة بالإمبريالية العالمية في كتابه «الدولة اليهودية» وأصبح هو المنظم لها وداعيتها ومندوبها السياسي. وقد كان لإنشاء قناة السويس عام 1869 وخاصة بعد أن تم لدزرائيلي شراء أسهمها سنة 1875م أثر في توجيه سياسة بريطانيا نحو فلسطين بغية إتخاذها قاعدة تستغل في حماية القناة، وذلك بتشجيع وتأييد المشروع الصهيوني الرامي إلى استعمار فلسطين من قبل اليهود تحت رعاية وحماية الحكومة البريطانية، فقد جاء في مذكرات الوزير البريطاني المستر إيمري قوله: «نحن نرى من وجهة النظر البريطانية الخالصة، أن إقامة شعب يهودي ناجح في فلسطين يدين بوجوده وفرصته في التطور إلى السياسة البريطانية هو كسب ثمين لضمان الدفاع عن قناة السويس من الشمال ولأداء دور محطة الطرق الجوية المقبلة مع الشرق»... كما جاء في مذكرات تشرشل وهو آخر بناة الاستعمار البريطاني قوله: «إذا أتيح لنا في حياتنا، وهو ما سيقع حتماً، أن نشهد مولد دولة يهودية، لا في فلسطين وحدها، بل على ضفتي نهر الأردن معاً، تقوم تحت حماية التاج البريطاني وتضم نحواً من ثلاثة أو أربعة ملايين من اليهود، فإننا سنشهد وقوع حادث يتفق تمام الإتفاق مع المصالح الحيوية للإمبراطورية البريطانية»[1].

---

(1) انظر: خيري حماد «الصهيونية» ص 78-80.

صهيونية بلفور ولويد جورج

كان (بلفور ولويد جورج) صهيونيين متحمسين ومتفقين في تأييدهما للصهيونية رغم أن أولهما من المحافظين وثانيهما من الأحرار، ولكن خلفياتهما كانت متشابهة، فبلفور الذي وصف والدته ذات مرة بأنها «إمرأة ذات إيمان ديني راسخ» نشأ وترعرع في أحضان التقاليد البروتستانتية الاسكتلندية بكل ما تحمله من حب للعهد القديم، وإيمان شديد بعودة اليهود كبشرى بمجيء المسيح المنتظر، وتعكس فلسفته الشخصية الخاصة، كما لخصها في «الديانة والإنسانية والتأثير اليهودي» وكان يرى أن التاريخ أداة لتنفيذ هدف سماوي.

أما لويد جورج الذي كفله خاله ريتشارد لويد، وهو واعظ متطوع ينتمي لإحدى فرق المعمدانيين الويلزية «حواريي المسيح» بسبب وفاة والده وهو صغير، ولذلك فقد كانت له خلفية صارمة من العهد القديم، وقد اعترف لويد جورج بأنه تمرس بالتاريخ العبري أكثر من تاريخ انجلترا. وقد قال: نشأت في مدرسة تعلمت فيها تاريخ اليهود أكثر من تاريخ بلادي، وبمقدوري أن أذكر أسماء جميع ملوك اسرائيل، ولكني أشك إن كنت أستطيع ذكر أسماء بضعة ملوك من ملوك انجلترا أو مثل ذلك العدد من ملوك ويلز. لقد أشربنا بتاريخ جنسكم في أعظم أيام مجده عندما أقام أدبه العظيم الذي سيتردد صداه حتى آخر أيام هذا العالم القديم والذي سيؤثر في الأخلاق الإنسانية ويشكلها، وسيدعم ويلهم الحافز الإنساني لا لليهود فحسب، بل للمسيحيين كذلك. لقد استوعبناه وجعلناه جزءاً من أفضل ما في الأخلاق المسيحية[1].

---

(1) أنظر: لويد جورج للجمعية التاريخية اليهودية في انجلترا بتاريخ 25 مايو 1925 م.

وفي الحديث نفسه عزا لويد جورج الفضل في صهيونيته لشخصية حاييم وايزمن وموهبته ككيميائي «لقد اهتديت على يديه، لقد حولني أكتيون للصهيونية، وكرر اعترافه نفسه في كتابه «حقيقة معاهدات السلام» و «ذكريات الحرب» هذه الحقائق هي جزء من الأسطورة القائلة إن وعد بلفور كان مكافأة لوايزمان على خدماته التي قدمها للمجهود الحربي البريطاني، حيث كان يعمل كيميائياً في وزارة العتاد الحربية أيام لويد جورج. وعلى الرغم من مواهب وايزمان فقد كان لويد جورج ميالاً بالتأكيد للتسليم بحجج وايزمان بشأن وطن قومي لليهود في فلسطين... وفي 15 أكتوبر عام 1905 م وصفته صحيفة «جويش كرونكل» بأنه: ويلزي وطني شجاع و«مؤمن متحمس للحركة الصهيونية». وذكر وايزمان شخصياً أن تأييده للوطن القومي اليهودي كان سابقاً لتوليه رئاسة الوزارة، فلقد بدأت معرفة وايزمان بلويد جورج في يناير 1915 م، ولكنه على اتصال وثيق بهرتزل والحركة الصهيونية منذ عام 1903م... وكان لويد جورج وروبرتس وشركاه ـ شركة لويد جورج القانونية ـ هم الذين وضعوا مسودة مشروع تشامبرلن الخاص بشرق افريقيا بناءً على توصية من المنظمة الصهيونية. وأخبر لويد جورج هربرت صموئيل فيما بعد وهو أحد أعضاء وزارة اسكويث وواحد من اليهود المتعاطفين مع الصهيونية أنه كان «تواقاً لرؤية دولة يهودية في فلسطين». وفي 15 يناير عندما نشر صموئيل مذكراته «حول مستقبل فلسطين» كان لويد جورج وزير العتاد في وزارة أسكويث، وأدوار غراي وزير الخارجية هما الوحيدين اللذين أيدا اقتراح صموئيل الداعي للربط بين ضم فلسطين لبريطانيا والتأييد البريطاني للمطامع الصهيونية في فلسطين.

وعندما تولى لويد جورج رئاسة الوزارة في ديسمبر عام 1916 م بدأت الحكومة البريطانية تدرس جدياً موضوع إصدار بيان عام عن السياسة البريطانية في فلسطين، واستهلت مفاوضات رسمية مع الصهيونية حول هذا الموضوع. وكانت فلسطين آنذاك قد أصبحت محور مناورات الحرب العالمية الأولى السياسية المعقدة، ومع وجود لويد جورج في رئاسة الوزارة وآرثر جيمس بلفور وزيراً للخارجية

تغلغلت الصهيونية غير اليهودية في أعماق دوائر القرار البريطاني التي كانت محاطة بحشد من الشخصيات المختصة الأقل شأناً والتي كانت مخلصة في صهيونيتها . . . وعندما جرى النقاش حول كيفية تسيير دفة الحرب اختار لويد جورج ، انطلاقاً من مشاعره الصهيونية تأييد ـ الشرقيين ـ الذين كانو يدعون إلى جعل الشرق الأدنى هو المسرح الرئيسي للمجهودات الحربية البريطانية بعد توقف القتال في الجبهة الغربية ، وكانت حملة فلسطين بالنسبة له هي الجزء المهم فعلاً من الحرب لأن أسماء ميادين الحرب نفسها كانت تثير مشاعره ، وكان متأثراً بذكرياته عن الكتابات المقدسة التي ألفها منذ طفولته والتي كانت تتنبأ بعودة الشعب اليهودي للأرض المقدسة «وجاء في مذكراته الخاصة» لقد تأكدنا من المكاسب السياسية والمعنوية المتوقعة من تقدمنا على هذه الجبهة وبخاصة «من احتلالنا للقدس» .

لكن مخاوفه لم تكن تتركز على التحالف التركي ـ الألماني فقط ، فقد كان أكبر همه أن يحول دون مزيد من النفوذ الفرنسي في تلك المنطقة في المستقبل ، وقد أخبر اللورد بيرتي سفير بريطانيا لدى فرنسا ذات مرة بقوله : «إن فرنسا سترغم على قبول حمايتنا وسنكون هناك فاتحين وسنبقى فيها» .

الاستعمار البريطاني يلتقي مع الأطماع الصهيونية في وعد بلفور:

التقت المصالح البريطانية والصهيونية معاً ، فقد قام الصهيونيون اليهود (كحاييم وايزمن وناحوم سوكولو) بدورهما في جعل مصالح الصهيونية متماثلة مع مصالح بريطانيا والاستعمار الغربي ، ففي عام 1917 كان احتلال فلسطين ضرورة استراتيجية لبريطانيا ، لكن المطالبة بذلك على أساس الفتح العسكري وحده لم تكن تتفق مع مبدأ (ودرو ولسن) الذي ينص على عدم السماح بالاستيلاء على الأرض بالحرب ، فضلاً عن أن ذلك كان يثير الرأي العام العالمي ضدها . لذلك كان الضم الصريح غير وارد ، وكان السبيل الوحيد المتاح لبريطانيا هو ربط أهدافها الحربية بمبدأ تقرير المصير ، وهكذا وجد الصهيونيون البريطانيون غير اليهود أن من المناسب جداً وضع فلسطين تحت الوصاية من أجل أصحابها الذين ورد ذكرهم في العهد القديم

«شعب الله القديم». ولم يسبب ذلك راحة للضمير البريطاني فحسب، ولكنه ترك الباب مفتوحاً كذلك لمصالح بريطانيا المستقبلية في المنطقة. وقد كتب مارك سايكس ذات مرة إلى اللورد روبرت سيسل: «علينا دون أن نظهر أية رغبة في ضم فلسطين أو جعلها محمية، أن نرتب سياستنا بحيث نصبح أكثر المرشحين لهذه المهمة حين يحين الوقت لاختيار سلطة تنتدب لإدارتها بإجماع الرأي ورغبة سكانها». حيث وفي إطار الصهيونية غير اليهودية هيأ وعد بلفور موقفاً مبرراً، ولم يكن الانتداب البريطاني على فلسطين فيما بعد أكثر من الاعتراف الحتمي بحقيقة واقعة، وكان وعد بلفور داخلاً في الانتداب البريطاني على فلسطين الذي عهد به المجلس الأعلى للقوات المتحالفة في سان ريمو عام 1920م، كما منحتها عصبة الأمم ذلك الحق عام 1922م من أجل الهدف المحدد وهو «إقامة وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين». وهنا اختلفت وجهات نظر المؤرخين حول السبب الذي حدا بالحكومة البريطانية أخيراً برئاسة لويد جورج لإصدار وعد بلفور في 2 نوفمبر 1917م، وتتفاوت الأسباب بين دوافع حب اليهود والاهتمام بمصلحة الدولة واستراتيجية الحرب. وتختلف التفسيرات الرسمية كثيراً كما تختلف تفسيرات المراقب العادي، ولكن ينبغي البحث عن السبب الأساسي للميول الصهيونية لدى الأفراد الكثيرين الذين كان لهم ضلع في وضع القرار وصياغته... لم يكن لويد جورج وآرثر بلفور هما الوحيدين المؤيدين لأهداف الصهيونية في فلسطين قلباً وقالباً، ولكنهما كانا على رأس جيل كامل من الصهيونيين غير اليهود الذي كانت لكل منهم شخصيته المتميزة في الحياة العامة وفي الحكومة، فمارك سايكس وليوبولد أميري واللورد ملنر والميجور أورمسبي غور «اللورد هارلش فيما بعد» وهربرت سايدبوثام وروبرت سيسل وغيرهم كثيرون كانوا من ذوي النفوذ المناصرين للسياسات الصهيونية... والواقع أن الوحيدين اللذين كانا معاديين للسامية من ذوي النفوذ هما: أدوارد مونتاجو واللورد كيرزون، وقد عبر اللورد كريزون عن مخاوفه الكبيرة من الصهيونية بحكم كونه أكثر أعضاء مجلس الحرب حول شؤون الشرق الأوسط إطلاعاً. ففي 26

أكتوبر عام 1917م وزع مذكرة حذر فيها من وعد بلفور المقترح على أساس أنه يتضمن التزامات بعيدة المدى لا تستطيع بريطانيا العظمى أن تفي بها، كما تنبأ بالمتاعب التي ستنشأ في المستقبل في فلسطين، . . إذ أن سكانها العرب لن يكونوا راضيين بأن يُجردوا من أملاكهم من أجل المهاجرين الجدد من اليهود، ولا بأن يعملوا قطاع أخشاب وعمالاً لسحب المياه لهم، لكن تحذيراته لم تجد آذاناً صاغية.

وعلى الرغم من الخلافات بين خصوم كرزون، إلا أنهم كانوا متفقين معاً في صهيونية تواقة للمطامع الاستعمارية، وأصبح توافق المصالح البريطانية الاستعمارية والصهيونية أمراً مقبولاً من الصهيونيين اليهود. وتأكيداً لذلك، ففي 2 أبريل 1905 كتب صموئيل جولدرج، وهو صهيوني مسؤول في أمريكا الجنوبية في رسالة إلى هرتزل: «حاولت جهدي أن أقنع اللورد ملنر بأن ما يطلق عليه الاستعمار مطابق للصهيونية، وإن أسمى وأنبل مثاليات بريطانيا والعالم تستدعي إعادة إسرائيل إلى صهيون»، وكان اللورد ملنر واحداً من كثيرين أصبحوا صهيونيين بفضل ميولهم الاستعمارية.

أما السير مارك سايكس: الذي كان الطرف القوي في معاهدة سايكس (الانجليزي) - بيكو (الفرنسي) كانت مهمته تزويد مجلس الوزراء البريطاني بالمشورة والمعلومات حول شؤون الشرق الأوسط، ومع أنه لم يكن من صانعي القرار، إلا أنه كان مؤثراً جداً عليه بسبب شهرته كخبير في شؤون الشرق الأوسط وبسبب خطوته لدى أصحاب السلطة، ويرى كاتب سيرة حياته أنه كان القوة المحركة للسياسة البريطانية الخاصة بفلسطين والتي أدت إلى وعد بلفور ثم الانتداب، علماً بأنه نشأ كاثوليكياً والقاعدة العامة في بريطانيا أن الصهيونية غير اليهودية فهي مرتبطة بالوسط الإنجيلي البروتستانتي، وقبل أن يتحول إلى الصهيونية كان أحد المتفاوضين في إتفاقية سايكس - بيكو الشهيرة، وهي المعاهدة السرية التي وضعت عام 1916م، وقسمت الإمبراطورية العثمانية فيما بين روسيا وفرنسا وبريطانيا ووضعت فلسطين تحت إدارة دولية، وكانت هذه الاتفاقية هو ما يريده الصهيونيون لأنها أعطت فلسطين هوية

جغرافية لأول مرة في التاريخ الحديث ـ حسب زعمهم ـ وأنها حمت مستقبل فلسطين (بطريقة لا أخلاقية) من نتائج الوعود البريطانية لشريف مكة بمنح العالم العربي الاستقلال. وقد تأثر سايكس بمذكرة هربرت صموئيل التي تدعو إلى حماية بريطانية إلى فلسطين ليتم عن طريقها تقديم تسهيلات للمنظمات اليهودية لشراء الأراضي وإقامة المستوطنات وإنشاء مؤسسات تعليمية ودينية، وتبنى على أثرها هدف الصهيونية «بتحقيق فكر مركز للقومية بدلاً من حدود الأرض»[1].

(1) أنظر: كتاب الصهيونية غير اليهودية ـ ريجينا الشريف ـ ترجمة أحمد عبد الله عبد العزيز ـ ص 160ـ170.

الطموحات الفرنسية. الصهيونية

لم يكن تظاهر نابليون بونابرت بالصهيونية لفترة وجيزة حدثاً منفصلاً عن تاريخ الاستعمار الفرنسي، رغم أن الصهيونية الفرنسية كانت تفتقر إلى الاستمرارية والتدفق المنقطع الذي تميز به تيار الأفكار الصهيونية البريطانية غير اليهودية، ومع نهاية القرن الثامن عشر كانت الأفكار الصهيونية قد ترسخت في فرنسا، ووجدت فكرة البعث اليهودي منطلقاً لها في القرنين السابع عشر والثامن عشر من خلال التعاليم الدينية المقترنة بأخلاقيات العهد القديم المتزمتة التي كان يبشر بها الهغنوت البروتستانت والجنسنيين الكاثوليك. ثم انتعشت الصهيونية غير اليهودية فيما بعد نابليون أيام امبراطورية نابليون الثالث الثانية (1825ـ 1870م) عندما تجددت النشاطات الاستعمارية على نطاق أشد، فقد ضم نابليون الثالث الجزائر في شمال أفريقيا، وأقام محمية فرنسية في الهند الصينية انطلاقاً من سياسة الخارجية العدوانية، كما كانت له طموحات في الشرق الأوسط، وفي عام 1854م أقحم نابليون الثالث فرنسا في حرب القرم مع روسيا متذرعاً بحماية الرهبان الكاثوليك في الامبراطورية العثمانية، فقد كان الممثل الرئيسي للصهيونية غير اليهودية في هذه الحقبة هو: «أرنست لاهاران» السكرتير الخاص لنابليون الثالث الذي كان يؤيد بشكل ساخر خطط نابليون لاحتلال الشرق، حيث وضع كتاباً بعنوان «المسألة الشرقية اليهودية ـ الامبراطورية المصرية والعربية وإحياء القومية اليهودية» استعرض فيه مناقشات الإنجليز الصهيونيين غير اليهود المؤيدة للاستيطان اليهودي في فلسطين، وأكد المكاسب الاقتصادية التي ستجنيها أوروبا إذا ما أقام اليهود في وطنهم القديم، وتحدث بإعجاب كبير عن الشعب اليهودي الذي: «شقَ طريقاً رئيسة وطرقاً جانبية جديدة للحضارة الأوربية» وقد عبر لاهاران عن فكرته عن اليهود كجنس بقوله:

«يا لهم من مثل يحتذى، ويا لهم من جنس، . . إننا نحني رؤوسنا لكم أيها الرجال الأشداء، لقد كنتم أقوياء بعد مأساة القدس لأنكم كنتم كذلك طوال تاريخكم القديم، وإن الباقين منكم يمكن أن ينهضوا من جديد ويعيدوا بناء بوابات القدس».

وفي عام 1862م تبنى (موسى هس) أحد الآباء المؤسسين للصهيونية اليهودية كتابه «روما والقدس» الذي اقتبس فيه الكثير من كتاب لاهاران، وكان واثقاً أن فرنسا ستدعم المساعي الصهيونية في فلسطين: «ألا تزالون تشكون في أن فرنسا ستساعد اليهود على إقامة مستعمرات قد تمتد من السويس إلى القدس، ومن ضفتي نهر الأردن حتى البحر المتوسط. . ؟ إن فرنسا ستوسع مهمة التحرير لتشمل الأمة اليهودية، ويبدو أن الفرنسيين واليهود قد خُلق كل منهما للآخر في كل شئ». هذا وقد أصبحت السلطات الدينية والدنيوية تتاجر بالأفكار الصهيونية نظراً لجدواها المحتملة في الوضع السياسي السائد. ووجدت فلسطين نفسها تدور فجأة في فلك السياسة الأوربية، وواقعة تحت قوى النفوذ المتصارعة للدول الرئيسة جميعاً وهي: «فرنسا وبريطانيا وروسيا» تحت شعار «المسألة الشرقية» المتمثلة بوضع الامبراطورية العثمانية المتردي التي كانت فلسطين جزءاً لا يتجزأ منها. وكانت حملة نابليون بونابرت على مصر والشام ومحاولات قطع خطوط المواصلات بين بريطانيا ومستعمراتها الشرقية قد عجلت في تداعي الامبراطورية العثمانية، وكان الأمر الذي يقض مضاجع أوروبا هو طموح روسيا للتقدم جنوباً في القرن التاسع عشر وخاصةً بعد أن حصلت على حق حماية مصالح جميع رعايا السلطان من الأرثوذكس. بينما حصل الإفرنسيون على نفوذ لهم أيضاً باعتبارهم حماة الكاثوليك. هذا وقد وصف وايزمان بأن نابليون بونابرت «هو أول الصهيونيين الحديثين غير اليهود لأنه أول من شجع واقترح إقامة دولة يهودية في فلسطين قبل وعد بلفور بـ 118 سنة»[1].

---

(1) أنظر: كتاب الصهيونية غير اليهودية ـ تأليف ريجينا الشريف ـ ترجمة أحمد عبد الله عبد العزيز ـ ص 108.114.

الصهيونية والنازية

إن الرابطة بين الصهيونية واللاسامية ربطت الصهيونية كذلك بالنازية، فقد كان آباء النازية السياسيون والايديولوجيون يشاركون الصهيونيين فذلكاتهم، ففكرة الجنس المختار عند النازية لم تكن تختلف عن فكرة الجنس المختار عند الصهيونية إلا في هوية هذا الجنس: بل هو الجنس الآري أو اليهودي. ولم يكن الصهيونيون اليهود وغير اليهود يستشعرون أية كراهية للنازية وسياساتها وممارساتها اللاسامية. وقد طلب وايزمان ذات مرة من ريتشارد ماينرتزهاجن أن يوضح الصهيونية ومضامينها لهتلر الذي كان يعتقد أنه «غير معاد للصهيونية» وكان ماينرتزهاجن نفسه أكثر ما يكون تفهماً للاسامية النازية فقد كتب: «إن وجهة نظري الخاصة أن للالمان الحق الكامل في أن يعامل اليهود كأجنبي وينكر عليه المواطنة الألمانية. إن له الحق حتى في طرده من ألمانيا، ولكن ذلك يجب أن يتم برفق وعدل... إن اليهود يعاملون الآن في ألمانيا كغرباء كما هم في الواقع غرباء من حيث الجنس والتقاليد والثقافة والدين» وكان وايزمان حسب رأي ماينرتزهاجن، يفضل أن يهلك اليهود الألمان جميعاً على أن يرى فلسطين قد ضاعت «وقد كلف وايزمان ماينرتزهاجن بأن يعقد صفقة مع النازيين تساعد اليهود الألمان على الهجرة إلى فلسطين». وتبرز الدراسات الحديثة حول التعاون النازي الصهيوني تماثل مصالح الطرفين ولا يهمنا في دراستنا هذه علاقاتهما التقنية المشتركة فقد عولجت بشكل موسع في مكان آخر. ولكن جوهر هذه العلاقة النازية الصهيونية يشير بوضوح إلى طبيعة الصهيونية العنصرية... لقد كانت الصهيونية ترى أن النازيين مؤهلون للانضمام إلى صفوف الصهيونيين غير اليهود، وكانت النازية ـ بعنصريتها اللاسامية ـ هي التي جعلت المشروع الصهيوني أمراً ممكناً في فلسطين عام 1948م.

لم تكن فلسطين اليهودية قبل أن يظهر هتلر على المسرح السياسي الأوربي أكثر من مشروع مستوطنة صغيرة تضم أقل من 200 ألف يهودي، يعتمد معظمها على الأموال الصهيونية التي تجمع من خلال «الشتات». وفي عام 1927 كانت الهجرة اليهودية من فلسطين تفوق الهجرة إليها، ولم يكن اليهود يملكون عام 1934 إلا 5٪ من أراضي فلسطين. وبينما كان غير اليهود يصفون فلسطين بأنها: «أرض الحليب والعسل» فإن فكرة الهجرة إلى أرض جرداء في الشرق لم تكن تستهوي يهود العالم كثيراً. . ورغم الاضطهادات اللاسامية العنيفة كانت غالبية اليهود تفضل البحث عن ملاذ لها في الولايات المتحدة أو انجلترا، ولكن قوانين الهجرة المقيدة في الدول الانجلو سكسونية كانت تجعل ذلك مستحيلاً. وفي أعقاب معسكرات الإبادة النازية أصبح مستقبل فلسطين يهودية أمراً مضموناً.

وخلال مناقشات الجمعية العامة للأمم المتحدة حول فلسطين عام 1947 وقع حادث له دلالته، ففي الوقت الذي كان يجري فيه التصويت على تقسيم فلسطين قدم قراراً آخر يدعو كل الدول الأعضاء السماح لليهود بالدخول إليها حسب حصص معينة. ولم يكن مفاجئاً أن يهزم هذا القرار بعد فشل مؤتمر إيفيان وبرمودا، فقد قامت الدول التي صوتت إلى جانب التقسيم بالتصويت ضد قرار الهجرة اليهودية أو الامتناع عن التصويت. أما الدول التي كانت قد صوتت ضد تقسيم فلسطين وضد الصهيونية فإنها صوتت الآن إلى جانب حصص نسبية أعلى للهجرة اليهودية إلى الدول الغربية، وعبرت عن رغبتها في استقبال المزيد من المهاجرين اليهود[1]. هذا وقد تنبأ الفيلسوف الألماني أزوالد شبنجلر بانهيار حضارة أوروبا، وقال بأن التاريخ الإنساني دورات متعاقبة، يولد وينمو ويزدهر ثم يشيخ ويذبل ويموت، ثم تبدأ دورة حضارية أخرى.

---

(1) أنظر: سجلات الأمم المتحدة ـ الجلسة 127 للجمعية العامة ـ تاريخ 28 نوفمبر 1947م.

الصهيونية تتبنى سياسة التمييز العنصري

إن التشابه بين الصهيونية وسياسة التمييز العنصري في جنوب افريقيا ـ سابقاً ـ يكمن في احتكام كل منهما لنفوذ حضاري معتقد نابع من المبادئ التوراتية. فالكنيسة الاصلاحية الألمانية، وهي كنيسة المستوطنين الذين هم من أصل أوربي في افريقيا، تعتمد على فقرات من العهد القديم لتظهر أن عدم المساواة بين الأجناس أمر كتبه الله. ويعتبر مواطنو افريقيا سلالات حام الدنيا، بينما يعتبر المستوطنون البيض أنفسهم سلالات سام الذين ينبغي عليهم أن يحقروا هؤلاء السود[1].

وتعتمد الصهيونية كذلك على فقرات العهد القديم لتبرر الادعاء اليهودي بحق تملك واستعمار فلسطين، فاليهود وحدهم هم القادرون على إعادة «الحضارة» إلى فلسطين التي يطالبون بها كحق لهم طبقاً للنبوءات التوراتية.

وقد تجلت العلاقة الوثيقة المتبادلة بين الصهيونية والتمييز العنصري في إيمان الجنرال (جان كريستيان سمتس) الراسخ بالصهيونية وافتتانه بها «لم ينبثق عن دوره كوكيل للوجود البريطاني الاستعماري فحسب، بل من لاهوت قومه الافريقانيين العنصري الذي تم تفسيره بشكل غير صحيح، وصهيونيته نابعة من خلفيته الشخصية ومفهومه عن الحضارة الغربية التي حورتها معتقداته الدينية الكالفانية، ولقد كانت صداقته للزعيم الصهيوني حاييم وايزمان نتيجة لصهيونيته وليست سبباً لها».

وكان موقف سمتس من الصهيونية نتيجة طبيعية لإيمانه بالدور التاريخي المهيمن للحضارة الغربية، وكان اليهود باعتبارهم حملتها وحماتها، وكانت الحضارة في نظره هي: «الحضارة البيضاء»، وكانت وحدة البيض ضرورة مطلقة ولا مجال فيها

---

(1) أنظر: جورج جبور ـ الاستعمار البريطاني في جنوب افريقيا والشرق الأوسط ـ بيروت عام 1970.

للاسامية الغربية التقليدية. . وكان اليهود حسب فلسفة سمتس في عداد البيض بينما كان العرب في عداد السود. وكان الأساس الروحي لهذه المعادلة العنصرية هو اعتقاده بأن خلفية كل من اليهود وشعبه في جنوب افريقيا واحدة. . . إن لهما نفس الخصائص، فكلاهما شعب عنيف شديد متدين جداً، وحياة كل منهما مبنية على الدين الذي تلقياه من كتاب واحد وهو العهد القديم. . إنهم الشعب المختار ـ كما يشعر الألمان أنهم الشعب المختار ـ الذي اختاره الله نفسه وفضله على الآخرين. وكل يهودي يدرك أنه اختير خصيصاً ليكون يهودياً. . . وكان سمتس يبرز في مناسبات كثيرة الارتباط الروحي بين البيض في جنوب افريقيا واليهود في فلسطين، ففي خطاب ألقاه عام 1919 أمام حشد من الصهيونيين قال: «لا داعي لتذكيركم بأن البيض في جنوب افريقيا، وبخاصة المستوطنين الألمان المسنين، قد نشأوا على التعاليم اليهودية، لقد كان العهد القديم، وهو أروع أدب أنتجه عقل الإنسان، أساس الثقافة الألمانية في جنوب افريقيا». ولم يكن سمتس بتصنيفه العرقي إلى بيض وسود، يبدي أي احترام للعرب كشعب، ولا لوضعهم في فلسطين، شأنه في ذلك شأن غيره من الصهيونيين غير اليهود. . . وتصف كاتبة سيرة حياته سارة جيرترودملن، وهي يهودية من جنوب افريقيا موقفه المتعالي هذا: «أما العرب فلا يبدو العربي البدوي غريباً للمواطن الافريقي كما هو بالنسبة للأوربي، لأن الإفريقي يعرف الشعوب السود البشرة جيداً وهي شعوب تشبه العرب فعلاً لأن الدم العربي موجود فيهم». أما الشعب اليهودي الذي اعتاد سمتس أن يشير إليه بإسم «الشعب الصغير» فإن له رسالة تحضير في العالم لا يعلى عليها. والشعب اليهودي فوق ذلك كله، منبع الحضارة الغربية وله يدين الغرب بوجوده، وعليه أن يوقظ الشرق الأوسط الذي انقضت قرون على نومه، ويقوده على درب التقدم[1].

وقد كشف موقف سمتس من الهجرة اليهودية إلى جنوب افريقيا خلال العهد النازي أن الصهيونية واللاسامية متعاضدتا، ففي أثناء نقاش برلمان عام 1947 حول

(1) أنظر: كتاب ستيفنس ـ وايزمان وسمتس ـ ص 112.

مسألة الهجرة الأجنبية اقترح السيد كنتردج أحد أعضاء وفد جنوب افريقيا، أن تكون قوانين الهجرة إلى جنوب افريقيا أكثر تسامحاً بحيث تتيح لعدد أكبر من اليهود دخولها، فاعترض سمتس على هذا الطلب الإنساني لأسباب صهيونية محتجاً بأن الهجرة اليهودية المتزايدة إلى جنوب افريقيا لن تحل المشكلة اليهودية ولكنها ستخلق عداء للسامية فقط. واقترح سمتس أن تركز جنوب افريقيا جهودها للمساعدة في إقامة وطن قومي يهودي في فلسطين كحل للمشكلة اليهودية.

وتوجت الأسس النظرية المشتركة للصهيونية والتمييز العنصري تتويجاً بالعلاقة الخاصة التي قامت فيما بعد بين حكومة اسرائيل والنظام العنصري في جنوب افريقيا، واستمرت الروابط الشاملة بينهما منذ عام 1948م على جميع المستويات السياسية والاقتصادية والعسكرية متحدية القوانين الدولية وإدانات التمييز العنصري. وكانت حكومة جنوب افريقيا برئاسة سمتس من أولى الدول التي اعترفت بدولة اسرائيل في 14 مايو 1948م، وعقب ذلك بيومين هزم حزب دانيال اف مالان الوطني سمتس في الانتخابات العامة، ولكن وصول مالان للرئاسة لم يؤثر على تعاون الصهيونية مع جنوب افريقيا. . . فقد كانت مشاعر مالان مزيجاً من اللاسامية والصهيونية، وهو نفسه الذي قدم عام 1930 مشروع قانون الكوتا الذي يحد الهجرة اليهودية من أوروبا الشرقية، ولكن حكومته الوطنية نفسها هي التي اعترفت بشكلشرعي بالدولة اليهودية بعد الانتصار الهزيل الذي حققته على سمتس في 26 مايو 1948م، وكان التحالف الذي قام بين اسرائيل الصهيونية وجنوب افريقيا العنصرية هو النتيجة الطبيعية لفلسفتيهما السياسية العنصرية المشتركة. . . وكان الامتياز الذي منحه مالان للدولة الجديدة يعني أنه يؤكد أن الإحساس العرقي لليهود سيجعلهم «يفهمون ويحترمون مشاعر كل قطاع في مجتمع غيرهم» وقد أبدى الدكتور لسلي روبين أحد مواطني جنوب افريقيا المبعدين وواحد من مؤسسي حزب الأحرار الملاحظة الماكرة التالية: «كان هناك شعور بالصلة مع الاسرائيليين في التخلص من النير البريطاني». وقد يصف عالم النفس ذلك بأنه

إعجاب بما أنجزه الآخرون وما يعتبر بالنسبة لهم رغبة مكبوتة، كما أن كثيراً من أعضاء الحزب الوطني رأوا أن انتصار اليهود على العرب هو انتصار للبيض على غيرهم. وقد عبر مالان الذي كان قد تقدم به العمر عن حماسه لإعادة اليهود إلى وطنهم القديم طبقاً للنبوءة التوراتية.

ثم تعكر صفو العلاقات الطيبة بين إسرائيل وجنوب إفريقيا فيما بين يوليو 1961 ويونيو 1967 بسبب تصويت إسرائيل في الجمعية العامة المتحدة إلى جانب قرار يدين سياسة التمييز العنصري في جنوب إفريقيا. ثم كشف رئيس وزراء جنوب إفريقيا هندروك ف فيرود عن زيف الإدانة الإسرائيلية للتمييز العنصري بإبراز التطابق بين الصهيونية والنظام العنصري بقوله: «لقد أخذ الصهيونيون إسرائيل من العرب بعد أن عاشوا فيها ألف عام... إن إسرائيل دولة عنصرية كجنوب إفريقيا» وقد أكدت ذلك صحيفة الحزب الوطني الرسمية داي بيرجر ذلك بكتابتها: «لإسرائيل وجنوب إفريقيا مصير مشترك، فكلاهما مشغول بالصراع من أجل بقائه، وكلاهما في صراع دائم مع الأكثرية الحاسمة في الأمم المتحدة، إنهما يعتمدان على القوة في منطقة لولاهما لوقعت فوضى مناهضة للغرب. ومن مصلحة جنوب إفريقيا أن تنجح إسرائيل في احتواء أعدائها الذين يعدون من أشد أعدائها الشريرين. وإذا ما أغلقت الملاحة حول رأس الرجاء الصالح بسبب تقويض سيطرة جنوب إفريقيا فإن إسرائيل ستثير كل العالم ضد ذلك»[1].

(1) أنظر: الصهيونية غير اليهودية - ريجينا الشريف - ص 225-261.

فلسطين في مخطط الاستعمار الأوربي. الصهيوني. البريطاني

أمام خطر التنافس الاستعماري في القرن التاسع عشر، واستعداداً لهذا التنافس في القرن العشرين، وتحسساً بالأخطار المستقبلية على الحضارة الأوربية المسيطرة والقائمة على السياسة الاستعمارية تداعى زعماء الدول الأوربية الاستعمارية «بريطانيا ـ فرنسا ـ بلجيكا ـ هولندا ـ البرتغال ـ إيطاليا ـ اسبانيا» بزعامة بريطانيا وتخطيطها من أجل إيقاف المد الاستعماري الألماني الجديد من جهة، ولتنسيق عملية التوسع الاستعماري البريطاني من جهة أخرى، واتفقت هذه الدول على التعاون الودي بينها وتأليف لجان من خبرائها تتولى دراسة الوضع القائم وتقديم المقترحات والتوصيات اللازمة لضمان استمرار نمو المصالح المشتركة الاستعمارية، فعقدت هذه الدول مؤتمرها عام 1905 سراً واستمر حتى عام 1907 بدعوة من السير كامبل بنرمان زعيم حزب الأحرار الذي أصبح زعيماً للحزب ورئيساً للوزارة البريطانية من سنة 1905ـ 1908 حيث قام هذا المؤتمر بدراسة شاملة لتاريخ الامبراطوريات السابقة وتطوراتها وكيف نشأت وازدهرت ثم تلاشت وانحلت، وبعد مرور عام كامل على ذلك قدم تقرير سري خاص إلى وزارة الخارجية البريطانية، التي أحالته بدورها إلى وزارة المستعمرات البريطانية لخطورته وشدة أهميته . . . ولكن التقرير اختفى ولم يعلم به أحد، وبقي منسياً حتى قبيل الحرب العالمية الأولى، حينما نشره صحفي بريطاني صهيوني في معرض الدفاع عن الوطن القومي اليهودي في فلسطين، واستشهاداً بآراء وقرارات الحكومة البريطانية وسادة الاستعمار العالمي على ذلك، وتبريراً لقيام ـ إسرائيل ـ كضرورة اقتصادية وسياسية واجتماعية لأوروبا ولمصالحها وسيطرتها في الشرق[1].

---

(1) أنظر: الثقافة القومية الاشتراكية ـ دمشق 1972ـ 1973 ـ ص 71.

لقد احتوى التقرير على مقدمة شرحت فيها مصالح الدول الاستعمارية في العالم القديم، وفي مقدمتها بريطانيا التي لها مصالح جميع القارات، وكذلك لفرنسا مصالح في القارة الافريقية وفي الهند الصينية وجزر المحيط الهادي، أما إيطاليا فمصالحها في ليبيا وكذلك فإن لاسبانيا مصالح حيوية في المغرب وجزر الأطلنطي، ثم انتقل التقرير بعد ذلك إلى إثبات حقيقة مشتركة أساسية لكل الدول الاستعمارية وهي: إن البحر الأبيض المتوسط هو الشريان الحيوي للاستعمار ولمصالح كل الدول في الحاضر والمستقبل لأنه الجسر بين الشرق والغرب والممر الطبيعي إلى آسيا وإفريقيا وملتقى طرق العالم، لأن من يسيطر عليه يستطيع التحكم في العالم[1]. «وتوصلوا إلى أن الخطر يكمن في البحر الأبيض المتوسط وفي شواطئه الجنوبية والشرقية بوجه خاص. فعلى الجسر البري الضيق الذي يصل آسيا بافريقيا، وتمر فيه قناة السويس شريان حياة أوروبا، وعلى جانبي البحر الأحمر وعلى طول ساحلي البحر الهندي وبحر العرب حتى خليج البصرة حيث الطريق إلى الهند وإلى الامبراطوريات الاستعمارية في الشرق، في هذه البقعة الشاسعة الحساسة يعيش شعب واحد تتوفر له الوحدة الدينية والتاريخية ووحدة لسانه وآماله، كل مقومات التجمع والترابط والاتحاد، ويبلغ تعداده الآن 35 مليون نسمة، ويمكن أن يرتفع في مدى قرن واحد إلى مائة مليون نسمة بالنسبة إلى شرائعه الإسلامية التي تتيح تعدد الزوجات وتؤدي إلى زيادة النسل والتكاثر، فكيف يمكن أن يكون الوضع في هذه المنطقة إذا توحدت فعلاً آمال شعبها وأهدافه. وإذا اتجهت هذه القوة في اتجاه واحد..؟» واستطرد التقرير في التساؤل: «ماذا لو دخلت الوسائل الفنية الحديثة ومكتسبات الثورة الصناعية الأوربية إلى هذه المنطقة، وماذا لو انتشر التعليم وعممت الثقافة في أوساط هذا الشعب..؟ وماذا سيكون إذا تحررت هذه المنطقة واستغلت ثرواتها الطبيعية من قبل أهلها...؟» ويجيب التقرير على هذا السؤال فيقول: «عند ذاك ستحل الضربة القاضية حتماً بالامبراطوريات الاستعمارية، وعندها ستتبخر أحلام الاستعمار بالخلود، فتتقطع

(1) أنظر: نفس المصدر السابق ص 74.

أوصاله ثم يضمحل وينهار كما انهارت امبراطوريات الرومان والإغريق»[1].

وبناء على ذلك فإنه يمكن معالجة الموقف على النحو التالي:

1 ـ على الدول ذات المصالح المشتركة أن تعمل على استمرار تجزأة هذه المنطقة وتأخرها وإبقاء شعبها على ما هو عليه من تفكك وتأخر وجهل.

2 ـ ضرورة العمل على فصل الجزء الافريقي في هذه المنطقة عن الجزء الآسيوي، وتقترح اللجنة لذلك إقامة حاجز بشري، قوي وغريب، يحتل الجسر البري الذي يربط أوروبا بالعالم القديم ويربطها معاً بالبحر الأبيض المتوسط، وحيث يشكل في هذه المنطقة، وعلى مقربة من قناة السويس قوة صديقة للاستعمار، وعدوة لسكان المنطقة[2]. يتضح مما تقدم أن مستقبل فلسطين ومصيرها تقررا في هذا التقرير الاستعماري. فأقيم الحاجز البشري فعلاً من عنصر غريب على شكل قوة «صديقة للاستعمار وعدوة لسكان المنطقة» وذلك عن طريق وعد بلفور وغرس إسرائيل شوكة في قلب المنطقة... وهنا التقت الصهيونية بمخطط الاستعمار الجديد، فمنذ سنة 1907م سار الاستعمار البريطاني والصهيونية العالمية جنباً إلى جنب في طريق القضاء على عروبة فلسطين وإقامة دولة إسرائيل فيها، فسارعت بريطانيا وهي سيدة الاستعمار حينذاك إلى الأخذ بيد الصهيونية، واتفقت مع زعماء الصهيونية العالمية على تأسيس دولة إسرائيل في فلسطين ونسقت معهم العمل على تحقيق هذا الهدف المشترك. فسنت التشريعات التي تستهدف المحافظة على القيم والتقاليد القديمة التي تحجرت وراء قرون التخلف، وأظهرت الكيانات القبلية زيادة في التفكك والانقسام، فأصدرت في العراق نظام دعاوي العشائر لعام 1918 الذي استمر حتى عام 1958م، وفي الأردن سنت السلطات البريطانية قانون لمحاكم العشائر عام 1924، كما استبدل

---

(1) أنظر: المرجع السابق ـ الثقافة القومية الاشتراكية ـ ص73ـ74.

(2) أنظر: اليهودية ـ د. أحمد شلبي ط3 عام 1973 ـ ص 99ـ102.

عام 1936 بقانون يمنح بموجبه قائد الجيش سلطات واسعة على العشائر ومعالجة شؤونهم، ولم يكن قائد الجيش بطبيعة الحال إلا شخصية انجليزية قيادية. وكذلك فعلت في فلسطين أثناء فترة انتدابها بتشريعات تحقق نفس الأهداف والتي استمرت في الضفة الغربية من الأردن حتى حرب عام 1967[1].

وفي سورية سار الفرنسيون على نفس الطريقة بإصدار قانون سنة 1940 بحيث أصبحت العشائر بموجب هذا القانون دولة داخل دولة. وكانت البادرة الغربية في تقرير هذه اللجنة هو شن الهجوم العنيف على اللغة العربية الفصحى «لغة الوحي والقرآن الكريم» التي تجمع إضافة إلى ملايين العرب مئات الملايين المسلمة وغير المسلمة التي تستخدم الحرف العربي في كتاباتها. هذه اللغة الأم التي تفرعت عنها جميع لغات العالم وحاملة لواء الحضارات العربية المتعاقبة التي سايرت الإنسان منذ أن وجد على الأرض، والتي تعود إلى أجيال سحيقة في التاريخ تصل إلى القرن التاسع قبل الميلاد في مملكة إيبلا.

وكان هرتزل عندما فقد الأمل من السلطان عبد الحميد العثماني بإقامة وطن لهم في فلسطين أو إنشاء مستعمرات فيها، أن توجه إلى الحكومة البريطانية التي كانت تظهر العطف على الحركة الصهيونية منذ نشوئها بغية حصوله على معاونتها في استعمار العريش وشبه جزيرة سيناء كبداية لتحقيق المشروع الأصلي الذي يرمي إلى الوصول لفلسطين واستعمارها، وقد فشل هذا المشروع بسبب رأي خبراء الماء والري الذين عارضوا مشروعإرواء الصحراء من النيل مما اضطر هرتزل إلى التخلي عن المشروع كلية.

قام تشمبرلن - بعد فشل مشروع العريش و سيناء - وتقدم باقتراح إلى هرتزل يرمي إلى استيطان اليهود في أوغندة في شرق إفريقيا أو في موزمبيق من حكومة البرتغال، أو أخذ أجزاء من الكونغو وإقامة مستعمرات فيها، ولكنه أجاب في

---

(1) أنظر: فاروق الكيلاني - شريعة العشائر في الوطن العربي - ص 83-85.

تعليقه، بأن هذه المشاريع كلها لن تغير من المخططات الصهيونية الأصلية بشأن استعمال فلسطين بالذات، وبموت هرتزل عام 1904 ماتت المشاريع الصهيونية المتعددة، لأن المؤتمر الصهيوني السابع قرر التخلي عن جميع المشاريع الاستعمارية الصهيونية خارج فلسطين. وانصرفت القيادة الجديدة للصهيونية بزعامة الدكتور حاييم وايزمان نحو فلسطين الذي وجد في بريطانيا خير حليف للصهيونية و خاصة بعد أن تحقق النصر للحلفاء في الحرب العالمية الأولى وفرضت السيطرة البريطانية على فلسطين، وقد تمكن مكتب فلسطين الذي أنشأته المنظمة الصهيونية في يافا عام 1908 وبمساعدة من الصندوق القومي اليهودي، من بناء منطقة سكنية جديدة سنة1909 أصبحت نواة مدينة تل أبيب، ثم نشطت الحركة بشراء الأراضي وتدريب المستوطنين وإنشاء المدارس المهنية حتى تمكنت من توطين نحواً من أربعين ألف يهودي في فلسطين في فترة ماقبل نشوب الحرب العالمية الأولى، وتوقفت خلال الحرب لتنشط من جديد بعد عام 1919 عندما عقد المؤتمر الصهيوني في لندن عام 1919 الذي أسفر عن قيام أول تنظيم للحركة الصهيونية داخل فلسطين لم يلبث أن تحول إلى اسم الوكالة اليهودية بدوائرها السياسية والتنظيمية والمالية ومكتب شؤون الهجرة، ثم شكلت الصندوق القومي الجديد للإسكان والاستعمار.

وقد حاولت «جمعية التوطين اليهودية» في لندن التي كانت تتعاون تعاوناً وثيقاً مع «جمعية الاتحاد الاسرائيلي» في باريس أن توفد اليهودي الفرنسي «نيبغو» إلى بغداد لدراسة موضوع التوطين اليهودي في العراق، واقتراح توطين خمسين ألف يهودي روسي وبولوني، فأيده وزير مالية تركيا جاويد بك، بينما رفضه السلطان عبد الحميد صاحب المواقف الجريئة ضد الاستيطان اليهودي في فلسطين، وكذلك رفض الملك فيصل عام 1933 توطين مئة ألف يهودي في دجلة السفلى بين العزيزية وكوت العمارة، وعرضت الأموال الطائلة على الحكومة العراقية في حالة قبولها مع فوائد مالية وتسهيلات في الحصول على قرض كبير، وكان من المفروض أن يكون قسم من المائة ألف يهودي من مهاجري ألمانيا، فأرسل الملك فيصل هذا

الاقتراح إلى الحكومة العراقية للنظر، ولم تتم الموافقة[1].

وفتح باب الهجرة اليهودية بعد الحرب العالمية الأولى على مصراعيه إلى فلسطين مع إقامة المستعمرات اليهودية حتى بلغ عدد اليهود 108 آلاف عام 1922، وبلغ 300 ألف عام 1935، ثم بلغ 650 ألفاً في عام 1948[2].

وبعد أن وثق الاستعمار البريطاني بأن الوضع أصبح مهيئاً لإقامة الدولة اليهودية قرر إحالة القضية إلى الأمم المتحدة التي أقرت مشروع التقسيم وقيام إسرائيل في الرابع عشر من مايس عام 1948م. وكان وايزمان قد تمكن أثناء الحرب من إقناع الحكومة البريطانية لتكوين فرقة يهودية تقاتل إلى جانب الحلفاء، وكانت تلك الفرقة اليهودية هي نواة جيش لإسرائيل الذي حارب خلال الفترة التي تلت إعلان قيام دولة إسرائيل، وكان لهذه الفرقة علمها المستقل، وقد أصبح ذلك العلم علم دولة إسرائيل. وهكذا نفذت الخطة الصهيونية المنطوية على طرد مليون عربي من وطنه، وإحلال شرذمة من شذاذ الآفاق من مختلف أنحاء العالم محلها استناداً إلى حراب الإنجليز وادعاءات زائفة بحق أنسال بني إسرائيل في فلسطين. وكان من أعجب العجب أن يجد الصهاينة تسامحاً مع العرب باعتبارهم أصحاب دين سماوي، وأخذوا بنشر دعاياتهم باللغة العربية، ومن أغربها منشورات كتبها كاتب صهيوني يهودي يدعى إيلي ليفي أبو عسل سماها «يقظة العالم اليهودي» طبعها في القاهرة عام 1934، وفي هذا المنشور يعتبر المؤلف هرتزل صنواً لموسى، وأنه ظهر لإتمام مهمة موسى في تحقيق استعمار اليهود لفلسطين، وأن الحركة الصهيونية ليست إلا تكملة لرسالة موسى إلى شعبه، وجعل هرتزل في مصاف الأنبياء الذين يجب تقديسهم. وفي هذا الكتاب الكثير من المديح لزعماء الصهيونية والثناء على مؤازرتهم من اليهود وغير اليهود، وهذا إن دل على شئ فإنما يدل على

---

(1) أنظر: خيري حماد ـ الصهيونية ـ ص 43.49.

(2) أنظر خيري حماد ـ الصهيونية ـ ص 76.

أن العرب كانوا غافلين عما يجري في ديارهم، أو كانوا قد تمادوا في التساهل الذي اشتهر العرب به مع اليهود عبر التاريخ حتى سمحوا بنشر مثل هذه المطبوعات المتحدية لشعور العرب في عقر دارهم[1]. وعندما تشكلت أول حكومة عراقية مؤقتة عام 1920 كان أول وزير للمالية في هذه الحكومة وزير يهودي هو: (ساسون حسقيل)، واستمر تعيينه في كل الوزارات المتعاقبة على الحكم بعد تبؤ الملك فيصل عرش العراق، وكان لليهود مقعد في مجلس النواب والأعيان. ومثله الدكتور بنزاكين وزيراً في المغرب، وأندريه بسيس وأندريه باروخ وزراء في تونس.

وقد روى المستشرق الفرنسي جاك بيرك أنه لما حاولت حكومة فيشي الفرنسية الخاضعة لألمانيا الهتلرية أن تضطهد يهود المغرب وقف محمد الخامس - أبو الملك الحسن - ملك المغرب يدافع عنهم ويحذر من أن يُمسّوا بسوء مؤكداً أنهم مواطنون عرب مغربيون.

هذا ويقول الدكتور أحمد نسيم سوسة في مؤلفه العرب واليهود في التاريخ: «وكلمتي الأخيرة: يا إسرائيليي الشرق العربي اهتفوا بصوت واحد: إننا إسرائيليو المولد ولكننا عرب قبل كل شئ، قاوموا الصهيونية بكل ما وهبتهم من نفوذ، فهي عدوة لدودة لدين الحق والعدل، وواجب على كل شخص حر عادل، موسوياً كان أم مسيحياً أو مسلماً أن يتطوع لمكافحتها، وأن الله نصير محبي الحق والعدل»[2]. وكنت قد نشرت مقالاً مطولاً بنفس هذا المعنى في مجلة الرابطة العربية لأمين سعيد، وذلك عندما كنت في مصر سنة 1936[3]. وبتواطئ وتآمر بين بعض الحكام العرب وزعماء الصهيونية

---

(1) أنظر: إيلي ليفي أبو عسل - يقظة العالم اليهودي - ص 22-24 و 34.

(2) زحلة - لبنان في 20 آب سنة 1930.

(3) أنظر: د. أحمد نسيم سوسة - القضية الصهيونية والروح العربية في العددين 25 و 27 من مجلة الرابطة العربية عام 1936م.

وجدنا 120 ألفاً من يهود العراق وخمسين ألفاً من يهود اليمن دخلوا فلسطين بين 1949-1951 بعمليات نقل جماعية تحت أسماء أسطورية مثل نقل يهود العراق سنة 1950م تحت إسم «عملية علي بابا» بعد اتفاق سري تمّ في فيينا عام 1949 بين نوري السعيد وبن غوريون ومبعوث بريطاني. عاد بعدها نوري السعيد من فيينا وقدم استقالة وزارته لتنفيذ العملية وتكليف السويدي بتأليف الوزارة الجديدة في5/ 2/ 1950 لتنفذ العملية بعهد حكومته.

بريطانيا القذرة هي الصهيونية نفسها

لم تلعب دولة في العالم دوراً قذراً ضد العروبة والإسلام وفلسطين كالذي فعلته بريطانيا بتحالفها مع الصهيونية وساهمت في تشريد الشعب الفلسطيني من أرضه ووطنه واستشهاد عشرات الألوف أيضاً، وكانت السبب الرئيسي في تهويد فلسطين وضياع الحق العربي منها، ومساهمتها بزرع جسم غريب في قلب الوطن العربي وكيان دخيل في فلسطين نتيجة لعقليتها الاستعمارية المعادية وحقدها على كل ما هو عربي وإسلامي، لعبت دورها بإتقان وتآمر لصالح الصهيونية أكثر من صالح بريطانيا نفسها، بدءاً من مساهمتها في التخطيط وانتهاءً بتنفيذ مؤامرة سايكس بيكو ـ ثم وعد بلفور ـ ثم صك الانتداب البريطاني على فلسطين ـ ثم تعيين هربرت صموئيل اليهودي مندوباً سامياً بريطانيا لتنفيذ رغبات الصهيونية الاستعمارية بأيد مباركة بريطانية . . ؟ حيث بدأت بسياسة استيطانية صهيونية في فلسطين وتقديم كامل المساعدات الفنية والعسكرية لتحقيق التفوق على جميع أشكال المقاومة العربية بين الحرب العالمية الأولى والثانية . واستخدمت أسلوب الخداع والمراوغة لصالح الصهيونية في علاقاتها الداخلية كسلطة منتدبة حيادية، وخاصةً فيما يتعلق بالكتب البيضاء التي كانت تصدرها لتنظيم عمليات الهجرة وتسكين ثائرة الفلسطينيين عند كل مناسبة تخدم مصالح اليهود، وخاصةً لجان التحقيق التي كانت مهمتها من الناحية النظرية استقصاء الحقائق ووضع الحلول المناسبة لها وخاصة عند ردود الفعل العربية إزاء تصرفات الصهيونية مثل لجنة التحقيق الإنجليزية الأمريكية ـ ومؤتمر لندن عام 1946ـ1947 .

لقد كان الدور البريطاني هو الأكثر خطورة في قضية فلسطين تهويداً واستجلاباً للصهاينة . فهو دور سياسي دُرس بدقة وعناية منذ البداية لأنه كان ذو أهداف

استراتيجية اقتصادية واستعمارية. وقد استغلت بريطانيا التوجهات القومية العربية للانفصال عن الدولة العثمانية، فعقدت أبشع الإتفاقات وأسوأها، وحاكت المؤامرات ضد توجهات العرب، مستغلة سذاجة الطامحين ورغباتهم، فبينما كانت تقطع لهم الوعود والعهود بدعم استقلالهم عن الحكم العثماني... ؟ كانت تضع خطط التحالف مع الحركة الصهيونية، ولم تكشف هذه المخططات إلا مراسلات ـ حسين ـ مكماهون، واتصالات المسؤولين البريطانيين مع زعماء الحركة الصهيونية ويهود بريطانيا والولايات المتحدة. وقد كشف المؤرخ البريطاني (آرنولد توينبي) الذي كان يعمل في الاستخبارات التابعة لوزارة الخارجية البريطانية فكتب بمذكراته ومؤلفاته عن الوعود التي كانت تقدمها بريطانيا لأطراف الصراع في المنطقة: مثل وعودها للشريف حسين بتنصيبه ملكاً على العرب، ووعود أخرى لتركيا ولغيرها، كانت في نفس الوقت تنفذ مخططاً مشتركاً مع الصهاينة في فلسطين، وهذا ما كشفه أيضاً الجاسوس البريطاني المشهور «لورنس» في كتابه «أعمدة الحكمة السبعة» الذي ادعى بكتابه أنه كان يشعر بالمرارة والألم والخجل عندما يسمع وعود بريطانيا للعرب وهو يعلم كذبها وخداعها، وكان الأدهى والأمر هو تعيين هربرت صموئيل مندوباً سامياً حتى يستطيع تنفيذ ما حاكته يد الإثم والبغاء ضد فلسطين. ولم ينسَ ممارسة الكذب والخداع أيضاً عندما يُسأل عن خداع بريطانيا بوعود بلفور... ؟ فكان يعزيه خبثاً وخداعاً بأن العرب هم الذين فهموا خطأ وعد بلفور بسبب سوء الترجمة... ؟ وحتى لو كان هناك خطأ في الترجمة... ؟ فهل تملك بريطانيا حق إعطاء هذا الوعد، فأي عدل هذا الذي يعطي لمن لا يملك حق التصرف أن يتبرع بما لا يملكه لآخرين ليس لهم صلة بهذا الحق... ؟ وهكذا أصبح الوعد وصك الانتداب الأساس الذي نظرت على أساسه الأمم المتحدة إلى قضية فلسطين، وكان قرارها بالتقسيم في 29 تشرين الثاني 1947 الحلقة الأخيرة في المؤامرة الصهيونية البريطانية ـ الأمريكية على فلسطين والأمة العربية. والآن ننتقل إلى دور أمريكا في احتضانها للصهيونية وإسرائيل.

أمريكا تحتضن الصهيونية وإسرائيل

لم يكن لدى الحكومة الأمريكية حتى الحرب العالمية الأولى أدنى اهتمام بالصهيونية كحركة سياسية، ولكنها كحركة روحية كانت تشكل عنصراً هاماً في الفكر الأمريكي، والحياة السياسية منذ الأيام الأولى للاستيطان الأوربي في العالم الجديد خلال النصف الثاني من القرن السابع عشر، وكانت العناصر اليهودية في الواقع أكثر وضوحاً في العالم الجديد، لأن الحجيج كانوا يحملون معهم الثقافة العبرية، فقد أصبحت أمريكا هي كنعان الجديدة للعبرانيين الذين فروا من عبودية الملك جيمس الأول ملك إنجلترا إلى الأرض الجديدة ـ أمريكا ـ كما فرَّ العبرانيون القدامى من عبودية فرعون، وذلك بحثاً عن ملاذ في أرض جديدة وخلاصاً من الاضطهاد الديني في بريطانيا، ومع نهاية القرن الثامن عشر أصبح الاعتقاد بالبعث اليهودي يشكل جانباً مهماً من اللاهوت البروتستانتي الأمريكي، حيث احتلت معتقدات المسيح المنتظر والعصر الألفي السعيد مكاناً بارزاً، وأصبحت التوراة ـ أي العهد القديم ـ مصدراً لأسمائهم ودليلاً لتشريعهم، وغدوا يطلقون على أطفالهم أسماء البطارقة العبرانيين. وكان من أبرز الشخصيات الصهيونية الأمريكية من غير اليهود في هذه الفترة «وليام بلاكستون» (1841ـ1935) الذي اعتنق مذهب العصمة الحرفية، كان رحالةً وممولاً عالمياً وكان مؤلفاً ومبشراً إنجيلياً أيضاً ينفق الملايين على التبشير، وانطلاقاً من قناعته الدينية تزعم حملته لمصلحة اليهود وعودتهم قبل مجيء الصهيونية السياسية الحديثة بعشرات السنين، وألَّف كتابه «عيسى قادم» عام 1878 الذي كان له أثراً كبيراً في البروتستانتية الأمريكية، وبيع من هذا الكتاب أكثر من مليون نسخة وترجم إلى 48 لغة بما في ذلك العبرية، فكان أكثر الكتب انتشاراً بعودة المسيح، وتأثر به كبار القضاة والمحافظين ورجال من

البرلمان ورجال دين كاثوليك وبروتستانت ورأسماليين كبار فقدم بذلك خدمة كبيرة جداً لليهود، وأصبحت فكرة الوطن القومي اليهودي في فلسطين متغلغلة في الثقافة الأمريكية قبل انعقاد مؤتمر ـ بال ـ في سويسرا. ووصل الأمر إلى رؤساء الولايات المتحدة مثل الرئيس هاريسون والرئيس (وورد ولسن) الذي بعث في شهر أغسطس عام 1918 برسالته التالية إلى زعيم الصهيونية الأمريكية «الحاخام ستيفن وايز» مُصادقاً بشكل رسمي على وعد بلفور: «راقبت باهتمام مخلص وعميق العمل البناء الذي قامت به لجنة وايزمان في فلسطين بناءً على طلب الحكومة البريطانية، واغتنم الفرصة لأعبر عن الارتياح الذي أحسست به نتيجة تقدم الحركة الصهيونية في الولايات المتحدة والدول الحليفة منذ إعلان السيد بلفور بإسم حكومته عن موافقتها على إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، ووعده بأن تبذل الحكومة البريطانية قصارى جهدها لتسهيل تحقيق ذلك الهدف مع الحرص على عدم القيام بأي عمل يلحق الأذى بالحقوق المدنية والدينية لغير اليهود في فلسطين، أو حقوق اليهود ووضعهم السياسي في دول أخرى»[1].

وقد عارض وزير خارجية أمريكا بعهد ولسن هذه السياسة وأرسل مذكرة للرئيس ولسن بإسمه الشخصي والرسمي: «روبرت لانسنغ» 1917 «عزيزي الرئيس: هناك ضغط كبير لإصدار بيان حول الموقف الذي ستقفه هذه الحكومة تجاه فلسطين، وهذا نابع بالطبع من الخطر الصهيوني لليهود. أرى أن علينا أن نتلكأ في إعلان سياستنا لثلاثة أسباب:

أولها: أننا لسنا في حالة حرب مع تركيا، ولذا فعلينا أن نتحاشى كل ما من شأنه أن يظهر أننا نؤيد أخذ أراض بالقوة منها.

وثانيها: أن اليهود ليسوا جميعاً راغبين في إعادة جنسهم كشعب مستقل، ومن غير الحكمة تفضيل فريق على آخر.

---

(1) أنظر: ولسون إلى ستيفن وايز، أوراق ولسن، مكتبة الكونغرس، واشنطن، ملف 6 رقم 618.

وثالثها: أن كثيراً من الفرق المسيحية والمسيحيين سيغضبون حتما إذا وضعت الأرض المقدسة تحت السيطرة المطلقة للجنس الذي يعزى إليه موت المسيح. ولأسباب عملية لاأرى ضرورة للذهاب أبعد من السبب الأول فهو كاف لتجنب إعلان سياسة حول وضع فلسطين النهائي. . . ـ المخلص روبرت لانسنغ».

لم يأبه ولسن لنصيحة وزير خارجيته، بل واصل تأكيده لزعماء الصهيونية وأنه باستطاعتهم الاعتماد على تأييده الشخصي، ومع بداية عام 1919، وقبل عقد مؤتمر باريس للسلام، كتب ولسن نفسه تأكيداً جديداً لزعماء الصهيونية ليبرهن لهم عن مدى تعاون الولايات المتحدة معهم بقوله: «لم أحلم قط بأن من الضروري أن أقدم لكم تأكيدات جديدة عن التزامي بوعد بلفور، ولم أجد حتى الآن من يعارض بشكل جدي الهدف الذي يجسده. . . لاأرى مايدعو للشعور بالإحباط، بل أرى كل مبرر للأمل بالحصول على ضمانات مرضية»، وهكذا أكد ولسن

من جديد مشاعره الصهيونية، وإن كان ذلك دون التزام صريح وحقيقي، ولكنه بقي مقتنعاً بتحقيق آمال الصهيونية بشكل نهائي في فلسطين، وقد روت النيويورك تايمز عنه أنه قال للقاضي جوليان دبليوماك: «إنني مقتنع بأن الدول الحليفة مع حكومتنا وشعبنا متفقة على أنَّ أساس الكومنويلث اليهودي سيوضع في فلسطين».

وأظهر الرؤساء الجمهوريون الثلاثة الذين خلفوا ولسن ـ وارن هاردنج، وكالفن كولدج، وهربرت هوفر ـ نفس المشاعر التي كان يبديها سلفهم الديمقراطيين وقد عبر الرئيس هاردنج عن موقفه بوضوح في الأول من يونيو عام 1921 بقوله: «يستحيل على من يدرس خدمات الشعب اليهودي ألا يعتقد أنهم سيعادون يوماً إلى وطنهم القومي التاريخي، حيث يبدأون مرحلة جديدة، بل مرحلة أكبر من مساهمتهم في تقدم الإنسانية».

أما في عهد روزفلت حيث صدر بعهده عن بريطانيا الكتاب الأبيض الذي يقيد الهجرة اليهودية إلى أرض فلسطين فقد أصبح للصهيونية في أمريكا هدفين: الأول: تأمين أغلبية يهودية في فلسطين. والثاني: إقامة دولة يهودية

مستقلة دائمة أو كومونولث هناك. لذلك كان إلغاء الكتاب الأبيض لعام 1939 البريطاني يعتبر أولوية مطلقة وتمت ممارسة ضغوط صهيونية لجعل الرئيس الأمريكي يساعد على تحقيق هذه الأهداف. ويمكن القول إجمالاً أن صهيونية روزفلت ناجمة عن ضغط أصدقائه الحميمين من اليهود المتعاونين معه، ومن المنظمات الصهيونية الأمريكية المنظمة التي كانت أكثر قوة وانتشاراً مما كانت عليه أيام (وودر ولسن)، ولكن في انتخابات عام 1944 ــ رداً على خصمه الجمهوري المرشح للرئاسة توماس إي أعلن بصراحة عن تأييده لبند مشابه عن فلسطين في برنامج حزبه بقوله: «إننا نحبذ فتح أبواب فلسطين للهجرة اليهودية غير المقيدة واستيطانها، كما نحبذ أية سياسة تؤدي إلى إقامة كومنولث يهودي ديمقراطي حر هناك» ومن سياق حديثه يشعر القارئ الذكي بأن روزفلت غير قادر على تشكيل سياسة واضحة عن قناعة حول فلسطين، ذلك لأن فلسطين تقع ضمن المسؤولية البريطانية، وأي قرار هام يجب أن يؤجل إلى مابعد الحرب أملاً بأن يتوصل العرب واليهود إلى حل فيما بينهم، رغم قناعته بأن حل مشكلة فلسطين عسير جداً، ولم يفِ روزفلت بأي من وعوده للصهيونيين لأنه لم يسلم وقتها بأن المصالح الصهيونية والأمريكية متفقة في الشرق الأوسط... أما خلفه ترومان عام 1945 فقد كان بإجماع التواريخ الصهيونية تجسيداً للصهيونية الأمريكية غير اليهودية على المستوى السياسي، وقد وصف في مذكراته أسلوبه لحل المشكلة الفلسطينية كما يلي: «كان هدفي آنذاك وفيما بعد أن أساعد على إنجاز العهد الوارد في وعد بلفور، وإنقاذ بعض الضحايا النازية على الأقل، ولم يكن إنجاز ذلك الهدف مرتبطاً بجدول زمني. لقد رسمت السياسة الأمريكية بحيث تحقق بالطرق السلمية إقامة الوطن اليهودي الموعود وتتيح ليهود أوروبا حرية الدخول إليه»...

وفي رسالة أرسلها إلى الملك عبد العزيز آل سعود في 28 أكتوبر 1948 لم يخفِ ميوله الصهيونية، كتب مبرراً طلبه السماح لأعداد كبيرة من اللاجئين اليهود بالهجرة الفورية إلى فلسطين: «من الطبيعي أن تشجع الحكومة في هذا الوقت

وصول أعداد كبيرة من اليهود المرحلين من أوروبا إلى فلسطين لا لكي يجدوا مأوى لهم هناك فحسب، بل ليساهموا بمواهبهم وطاقاتهم في إقامة الوطن القومي اليهودي» مؤكداً بنفس الرسالة على تأييد الوطن القومي اليهودي في فلسطين وأنه سياسة أمريكية ثابتة، وأن الهجرة لأعداد كبيرة ليس عملاً عدائياً للشعب العربي، وأعلن بصراحة تامة أن السياسة الأمريكية الخاصة بفلسطين تنسجم مع أهداف الصهيونية، وبذلك أصبحت هذه الرسالة أول وثيقة دبلوماسية لدولة أجنبية تقرر فيها الولايات المتحدة التزاماتها التاريخية تجاه الوطن اليهودي، إنها السياسة الصهيونية بعينها وذاتها، ولم يكتف ترومان بإعطاء التعليمات للوفد الأمريكي للأمم المتحدة بالتصويت إلى جانب التقسيم في 20 نوفمبر 1947، بل طلب من المسؤولين الرسميين الأمريكيين أن يمارسوا نفوذهم من أجل إقناع الحكومات الأخرى بالتصويت على التقسيم. . . وفي 14 مايو عام 1948 اعترف (ترومان) فعلاً بالدولة اليهودية المقامة حديثاً[1].

وكان لا بد للنشاط الصهيوني الحاد في الولايات المتحدة الذي شهده عام 1943 بعد نقل مركز ثقل الحركة الصهيونية إليها، وإصدار «برنامج بليتمور» أن يُترجم عملياً إلى مكاسب سياسية على الصعيد الرسمي، ففي مطلع 1944 تقدم الكونغرس الأمريكي بمشروع قرار يدعم «برنامج بليتمور» عبر مجموعة من النواب والشيوخ تسمي نفسها «لجنة فلسطين الأمريكية» وتضم سبعة وستين من أعضاء مجلس الشيوخ ومئة وثلاثة وأربعون عضواً من مجلس النواب، الأمر الذي يشير إلى حجم الدعم الأمريكي الكبير للمشروع الصهيوني في المؤسسة التشريعية في واشنطن، وقد أوحى الرئيس روزفلت إلى بعض زعماء المنظمة الصهيونية بأنهم يستطيعون التحدث باسمه وموافقته على «برنامج بليتمور» والإفصاح بأن الإدارة الأمريكية لم توافق قط على الكتاب الأبيض لعام 1939 الذي يحدد هجرة اليهود إلى فلسطين. وقد واكب هذا الضغط الصهيوني

(1) أنظر: الصهيونية غير اليهودية ـ ريجينا الشريف ـ ص 183ـ211.

السياسي على الحكومة البريطانية من خلال الساحة الأمريكية، نشاط إرهابي قامت به عصابات الأرغون وشتيرن في فلسطين وامتد إلى القاهرة لاغتيال اللورد «موين» المندوب البريطاني هناك. وكان موين من المعارضين للصهيونية في لندن، واتُهِمَ بأنه يعمل على تشكيل «الجامعة العربية» وينفي حق اليهود التاريخي في فلسطين، ويعارض في تنفيذ «وعد بلفور»[1].

وفي خلال الحرب العالمية الثانية وبعدها، أدركت الصهيونية أن نجم بريطانيا أخذ بالأفول وأنها لابد من أن تنقل جميع مراكز نشاطها إلى أميركا، بعد أن أصبحت أيضاً لا تأمن جانب بريطانيا التي كانت تقرر أن سياستها ترمي إلى تحديد كيان إسرائيل وربطه بعجلة الامبراطورية وتسخيره لمصالحها الاستعمارية، فاتصلت باتحادات ونقابات العمال وبالمجالس النيابية في الولايات المتحدة الأمريكية المختلفة وأعضاء الحزبين الجمهوري والديمقراطي، ولم يأت عام 1944 حتى كانت برلمانات 33 ولاية قد أصدرت توصيات تؤيد فيها المطالب الصهيونية ثم تحولت نشاطات الأجهزة الصهيونية إلى كسب تأييد الكونجرس الأمريكي للصهيونية، وتمكنوا خلال أعوام قليلة من تحقيق هذا التأييد مستغلين في دعايتهم جهل الرأي العام الأمريكي للقضية الفلسطينية. وهكذا أخذت الصهيونية تلعب دوراً مهماً في الانتخابات الأمريكية وتستخدم نفوذها للحصول على أكبر المكاسب في مصلحة الصهيونية وتحقيق أهدافها.

تلقت إسرائيل منذ عام 1948 وحتى حلول عام 1986 أكثر من 30 بليون دولار على شكل هبات وقروض من الولايات المتحدة الأمريكية، وقد ساهم كل رجل وإمرأة وطفل في الولايات المتحدة بأكثر من 130 دولاراً أي على ما يزيد عن 10.000 دولار لكل من يهود إسرائيل البالغ تعدادهم 3ـ4 ملايين نسمة... أنفقت الأموال التي تمَّ سحبها من دافعي الضرائب الأمريكيين وأسرهم على تسليح إسرائيل من أجل

---

(1) أنظر: العلاقة بين الثكنة والمركز ـ الكيان الصهيوني والولايات المتحدة الأمريكية ـ د. الياس شوفاني ص 44و45.

الحروب الدموية ضد العرب، لايريد الصهاينة وأنصارهم أن يدرك الأمريكيون والإسرائيليون العاديون أن «الدولة اليهودية» تتمتع بالكرم الأمريكي بسبب «أهميتها الاستراتيجية» فقط للولايات المتحدة وأن إسرائيل هي مجرد قاعدة أمريكية في الشرق الأوسط، ويشير مؤيدو إسرائيل في الولايات المتحدة إلى الوحدة الثقافية والتاريخية «المسيحية واليهودية» لتبرير التقارب الروحي «للولايات المتحدة وإسرائيل» وإعطاء أهداف هذا الحلف الأمريكي ـ الإسرائيلي مظهراً أكثر احتراماً، لذلك يستخدم الصهاينة مسوغات «المجتمع اليهودي المسيحي» كي يبرروا الواجب الأخلاقي للمسيحيين الأمريكيين لدعمهم إسرائيل، وقُدِّم على أنه «تجل لنبوءة المسيح»[1].

السياسة الخارجية الإسرائيلية الجديدة

رسمت إسرائيل لنفسها سياسة خارجية مدروسة بعناية فائقة من أجل إنجاز البرامج الاستعمارية والاستيطانية والتوسعية لإسرائيل:

1 ـ **تثبيت وجود إسرائيل:** وهو أهم سياستها الخارجية لتأكيد وجود إسرائيل كدولة ذات سيادة على أرض فلسطين، ويعبر بن غوريون عن ذلك بقوله: «إن رغبتنا الوحيدة هي خلق الظروف الدولية التي ستقوي أمننا القومي» إن إسرائيل تدرك أن وجودها غير طبيعي وغير عادي وغير قائم على أساس من العدل والحق والقانون الدولي، لأن قادة الحركة الصهيونية هم الذين أقاموا دولة لشعب على أرض ليست أرضه، أقاموها بالعنف والإجلاء عبر تحالفات وارتباطات وتجاوزات على مقررات الأمم المتحدة التي وقعت فريسة للبرنامج الصهيوني الاستعماري حين أقرته، مخالفة بذلك مبادئ القانون الدولي وشرعة حقوق الإنسان بمنح أرض فلسطين العربية لإسرائيل. وقد أكدت جولدامائير حق إسرائيل بالوجود القسري في منطقة الشرق الأوسط بقولها: «لن يكون هناك سلام

---

(1) أنظر: كتاب الصهيونية بين التخرصات والوقائع ـ يوري أندريف ـ ترجمة: فائزة العلوش ـ ص 56.

في الشرق الأوسط بدون إسرائيل»[1].

2 ـ **ضمان أمن إسرائيل**: وهذا هو الهدف الثاني الهام جداً من أهداف سياسة إسرائيل الخارجية، تتحدث إسرائيل عن مسألة إثبات الوجود وضمان استمراره عبر حديث عن الأمن الإسرائيلي الذي اعتادت إسرائيل أن تصفه بأنه يتعرض للخطر بسبب موقف الدول العربية المعادي، وهنا يقول بن غوريون «إن الأمن يجب أن يكون النقطة المحورية التي تتحرك حولها سياستنا» ويقول في مكان آخر «إن في طليعة أهداف السياسة الخارجية الإسرائيلية هدف ضمان أمن إسرائيل وبالتالي فإن أهم عامل يقرر سياسة إسرائيل الخارجية هو أمن إسرائيل الناجم عن النزاع العربي ـ الإسرائيلي».

إن ضمان أمن إسرائيل يعني إذن القبول بتدويل القدس بعد حرب 1948، ثم رفض فكرة التدويل وضمها رسمياً إلى إسرائيل بعد حرب 1967 واعتبار هذا الموضوع غير قابل للمفاوضات إطلاقاً، كما جاء على لسان آبا إيبان حين قال أثناء المناقشات التي جرت بعد حرب حزيران ـ يونيو ـ 1967 في الجمعية العامة أنه: «لو أصدرت الجمعية العامة قراراً يدعو إسرائيل إلى الإنسحاب من الأراضي المحتلة بعد الحرب بأغلبية 122 صوتاً ـ وهذا هو عدو دول الجمعية العامة وقت ذلك ـ فإن إسرائيل لن تنفذ هذا القرار»[2].

3 ـ **الهجرة اليهودية والاتصال باليهود في العالم**: وهذا هو الهدف الثالث الهام من أجل تنظيم اليهود وتعبئتهم لخدمة أهداف إسرائيل، وبذلك يقول بن غوريون عن هذه العلاقة الوثيقة بين أمن إسرائيل وقضية الهجرة: «لن يكون هناك أمن لإسرائيل بدون الهجرة» ويقول والتر إيتان أحد

---

(1) وزارة الخارجية الإسرائيلية ـ عروض السلام الإسرائيلية للدول العربية 1947ـ 1958 القدس ـ المطبعة الحكومية 1958 ص55.

(2) أنظر: ملفات مركز الأبحاث ـ منظمة التحرير الفلسطينية الخاصة بالعدوان الإسرائيلي بحرب حزيران 1967.

مؤسسي ومخططي سياسة إسرائيل الخارجية عن العلاقة بين إسرائيل واليهود في العالم: «إن أمن إسرائيل وأمن الشعب اليهودي ملتحمان بشكل وثيق». هذا وقد أسبغ بن جوريون على دعواه إلى الهجرة مسحة عقائدية دينية حين قال: «إن الصهيونية هي الشوق لصهيون، أي لإسرائيل ولإقامة شعب مثالي فيها... حتى يصل إلى القول، إن مستقبل إسرائيل وأمنها ورفاهيتها وقدرتها على إيفاء رسالتها التاريخية يعتمد على اليهود في العالم، ومستقبل اليهود في العالم يعتمد أيضاً على بقاء إسرائيل. وهكذا فإن على كل يهودي أن يهاجر إلى إسرائيل للتخلص من نعرة الأقلية والدخول في تركيبة المجتمع اليهودي الجديدة للحفاظ على يهوديتهم، فالطريق الوحيد أمام اليهودي أن يذهب إلى إسرائيل لأن ممارسة العادات اليهودية في المنفى غير ممكنة لأنها تختلط مع عوامل وتأثيرات تمنع تحقيق حياة يهودية كاملة في المنفى. إن الدعوة لتجميع اليهود في إسرائيل هو الهدف الأسمى لإسرائيل للأسباب الآتية:

أ ـ الإلتزام بالفكرة الصهيونية وبطريقة حلها وتصورها للمشكلة اليهودية في العالم.

ب ـ حشد أكبر عدد ممكن من السكان اليهود في فلسطين المحتلة لزيادة طاقة إسرائيل الاقتصادية والعسكرية.

ج ـ تلبية مخططات إسرائيل التوسعية، وأوضح دليل على ذلك هو تصريح «ليفي أشكول» بعد حرب حزيران ـ يونيو ـ والذي دعا فيه إلى زيادة كبيرة في عدد المهاجرين اليهود لتغطية الأراضي الجديدة التي احتلتها قوات العدوان الإسرائيلي عسكرياً واقتصادياً.

إن الحدود الحالية لا تستوعب المجموعات اليهودية التي تسعى إسرائيل إلى جذبها، وبالتالي فإن الدعوة للهجرة هي تأكيد للسياسة التوسعية التي تنتهجها إسرائيل، وتأكيد هذه السياسة ثابتة لا تتغير، لأن إسرائيل قد أعلنت مراراً بأن قضية الهجرة والاستيطان غير قابلة للمناقشة أو المفاوضات، وبهذا يقول بن

غوريون وإيتان: «إن الهجرة ليست فقط دم الحياة لإسرائيل، إنها أيضاً ضمانة أمنها ومستقبلها، إنها جوهر حياتها، إنها روحها، والخطيئة التي ترتكب ضد الهجرة هي الخطيئة التي لا تغفرها إسرائيل أبداً»[1].

أظهرت أبواب الهجرة المفتوحة على مصراعيها إلى إسرائيل تناقضات كثيرة انطوت عليها متغيرات منطقية لعملية التعامل المادي والنفسي من جانب الأداة الحاكمة الإسرائيلية، ورغم ذلك فإن عناصر متعددة أبرزت بوضوح ضعف المنطق الصهيوني أيضاً قبل عام 1967 تمثلت في عاملين رئيسيين هما:

أ ـ **مبدأ الولاء المزدوج**: الذي جاء نتيجة منطقية لتعدد الارتباطات التي يفرضها التصور الصهيوني، فكل مواطن يهودي ينتمي أولاً إلى لإسرائيل وثانياً إلى الدولة التي يعيش في داخلها، إن هذا التعدد في الولاء لا موضع له بالنسبة للمواطن الإسرائيلي، لكن قانون الجنسية ومبدأ حق العودة بالنسبة لكل يهودي لا بد من أن يفرض تمزقاً للولاء المزدوج على كل يهودي في خارج الدولة العبرية.

ب ـ **تناقض الصهيونية مع تقاليد اليهودية**: إن هذه الحقيقة واقعية وملموسة، لأن الصهيونية في حقيقتها وجوهرها تتضمن تناقضاً خطيراً مع التقاليد اليهودية، ذلك لأن العودة إلى الأرض المقدسة يجب أن تتم عندما يظهر المهدي المنتظر وليس بعمل اختياري مرده إرادة المواطن اليهودي، إن الصهيونية بهذا المعنى هي تناقض وإلغاء مع حقيقة التعاليم اليهودية، هذا عدا عن حالة الغرور الأعمى ونبوغ العظمة اليهودية التي أصابت صهاينة إسرائيل من حيث تكامل المنطق العنصري من خلال ممارسة النصر التي حققته في تلك الحرب، مما قاد إلى تحولات سياسية داخلية وخارجية في إسرائيل[2].

---

(1) أنظر: سياسة إسرائيل الخارجية ـ منظمة التحرير الفلسطينية ـ مركز الأبحاث ـ إبراهيم العابد ـ ص24.9.

(2) أنظر: العنصرية الصهيونية ـ د. حامد عبد الله ربيع ـ ص 161..

ويجري الآن في إسرائيل، بمعنى ما، انتقال جديد لليهودي وهويته ـ خاصة بعد انتصار الأحزاب الدينية في انتخابات الكنيست ـ وأخذت تغذي الوعي الثقافي لهذه الدولة تغذية عبرية، وأن اليهودي استمد جوهره التاريخي من الكتاب المقدس والتلمود والطقوس التي ترجع إلى القرون القديمة والوسطى بتغذية من أشباح الماضي. إن الياشاريم ـ جماعة المتعصبين اليهود ـ ليس لها أدب قط، لأن اليهودي المتمسك فعلاً بدينه يرى أن كتابة نصوص علمانية باللغة العبرية ما هو إلا نوع من التجديف، ومهما بلغ إصرار الشاب الحديث على إعلان انفصاله عن التقاليد الدينية، فلا بد له أن ينبش في الماضي ليبعث لغة تشبه اللاتينية الميتة منذ حوالي ألفي سنة، لغة لم تبق حية إلا في اللاهوت، ومن الصعب عليها أن تتوافق اليوم مع العلمانية التي تشكل التيار الأكبر في إسرائيل[1].

كامب ديفيد والقرار 242 ثم 338:

إن مشروع الإدارة الأمريكية لانعقاد مؤتمر جنيف قبل نهاية عام 1977، فقد انقضت عليه الرحلة المؤثرة التي قام بها السادات إلى القدس في شهر تشرين الثاني ـ نوفمبر ـ والتي دعا في أثرها السادات كل الأطراف المعنية إلى اجتماع يعقد في القاهرة للتحضير لمؤتمر جنيف، وقد رفضت سوريا والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية الحضور، واشتركت إسرائيل ومصر والولايات المتحدة وممثلون عن الأمم المتحدة ـ وعند ذلك تشكلت جبهة رفض لمجابهة اجتماع القاهرة تشكل من سوريا وليبيا ومنظمة التحرير الفلسطينية والجزائر واليمن الجنوبي وعقدوا مؤتمرهم في مدينة طرابلس فيليبيا.

ثم عقدت أطراف المشروع الأمريكي اجتماعاً آخر عقد في القدس، تم على أثره قطع مصر لمحادثات السلام واستدعت الوفد المصري احتجاجاً على التصلب

---

(1) أنظر: من هو اليهودي ـ إسحق دويتشر ـ تعريب نجاة قصاب حسن ـ ص 90.

الإسرائيلي بشأن الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة وبشأن مصير الفلسطينيين.

وكانت إحدى نقاط الخلاف الرئيسية بين الموقفين المصري والإسرائيلي في المفاوضات، هي مشكلة تقرير المصير الفلسطيني. فقد أصرت مصر على حق الفلسطينيين في تقرير المصير وفي إقامة دولة مستقلة في الضفة الغربية وغزة، بينما رفضت إسرائيل ذلك. إذ اعتبر (مناحيم بيغن) الضفة الغربية وغزة جزءاً من إسرائيل الكبرى، واعترض بشدة على أي شكل من تقرير المصير الفلسطيني فوق أي جزء من أجزاء فلسطين «وطرح مشروعاً بديلاً للحكم الذاتي» لفلسطينيي الضفة الغربية وغزة تضمن ما يلي:

1 ـ تبقى المنطقة بأكملها تحت السيطرة العسكرية الإسرائيلية.

2 ـ لن يكون هناك أي عوائق قانونية أمام استيطان إسرائيلي آخر في المنطقة.

3 ـ تستبدل الإدارة العسكرية إما بمقاطعات «Canton» وإما بإدارة مركزية مدنية.

4 ـ بعد فترة خمس سنوات إنتقالية، يعطى الفلسطينيون الخيار في أن يصبحوا مواطنين إسرائيليين أو مواطنين أردنيين.

وقد حاولت الولايات المتحدة جَسر الهوة التي كانت تبدو سحيقة بين الإقتراحات المصرية والإسرائيلية، وقد لخَّص الرئيس كارتر الموقف الأمريكي في 28 كانون الأول، ديسمبر 1977 بقوله: إن الرئيس السادات مصر على أن ما يطلق عليه كيان فلسطيني يجب أن يكون دولة مستقلة. ما أُفضله أنا هو ألا يكونوا دولة مستقلة بل أن يكونوا مرتبطين بطريقة ما بالدول المحيطة، ويكون لهم الخيار مثلاً، بين إسرائيل والأردن، وقد علق كارتر أيضاً على اقتراحات (بيغن) بالحكم الذاتي «بأنها توفر أساساً عادلاً للمفاوضات» واعتبر السادات هذا التعليق بمثابة تأييد لمقترحات (بيغن). وفي لقاء آخر يناير ـ كانون الثاني 1978 بين (السادات وكارتر) دام تسعين دقيقة في أسوان، وافق (السادات) على طرح كارتر المعدل بقوله: «يجب أن يكون هناك حل لمشكلة الفلسطينية من جميع جوانبها واعتراف

بالحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني وتتيح للفلسطينيين الاشتراك في تقرير مصيرهم» وقبل بترجيح (كارتر) لارتباط الكيان الفلسطيني بالأردن، وكانت إدارة (كارتر) تهدف إلى: تغيير الفقرات المتعلقة بإسرائيل الواردة في الميثاق الوطني الفلسطيني والاعتراف بإسرائيل والعيش معها بسلام، وقبول القرار رقم 242، ومنح إسرائيل اعترافاً قانونياً، دون أن تطلب من إسرائيل تبادل الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، أو بحق الفلسطينيين في تقرير المصير في دولة ذات سيادة تعيش بجوار إسرائيل. . وطلبت أيضاً من الفلسطينيين أن يتخلوا عن الكفاح المسلح مقابل أرض يستطيعون فيها التعبير عن آمالهم السياسية الشرعية الذاتية أو الارتباط بالأردن، وأن الولايات المتحدة تحبذ أن يكون الكيان الفلسطيني متصلاً بشكل أو بآخر بالأردن، ولا تحبذ قيام دولة فلسطينية أبداً.

رفض الفلسطينيون اتفاقيات كامب ديفيد، لأنها تشكل خطراً على حقوقهم وعلى بقائهم كشعب، ونستطيع أن نجمل القول بأن معاني هذه الإتفاقية بحدودها التفصيلية هي ضد مصالح الشعب العربي الفلسطيني دون حدود أو قيود. فهي تنفي أولاً جميع الحقوق الأساسية للفلسطينيين، وتثبت التشتيت الدائم للشعب الفلسطيني ثانياً، وتفرض تسوية ظالمة عليهم لم يكن لهم رأياً فيها، وتسبغ الشرعية على الاحتلال الإسرائيلي المستمر، وتضع صيغة (كامب ديفيد) القدس المحتلة خارج نطاق ومسؤوليات سلطة «الحكم الذاتي» المقترحة كلياً، والاتفاق على بقاء المستوطنات القائمة وتوسيعها، وأنه لا عودة للاجئين أو النازحين إلى إسرائيل.

أما ما وراء فترة الانتقال، فقد وضع المفتاح بيد إسرائيل، حيث اعتبرت أن الوضع النهائي بالنسبة لمدينة القدس المحتلة، هي العاصمة الأبدية الوحيدة لإسرائيل، وأنهم قرروا عدم التنازل عن وحدة القدس، وفي مقابلة لدايان مع C.B.S نفى أن يكون قد تصور بعضاً من السيادة العربية على الجزء الشرقي. . أما بالنسبة للمستوطنات الإسرائيلية فقد تحدث في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم

المتحدة في 9 تشرين الأول، أكتوبر 1978 بقوله: إننا لا نعتبر أنفسنا أجانب في هذه المناطق، إن الاستيطان الإسرائيلي في يهودا والسامرة ومنطقة غزة قائم لأنه حق لنا. ومن غير المقبول لدينا أن يمنع اليهود من الاستيطان والعيش في يهودا والسامرة، التي هي قلب وطننا. أما بالنسبة لترتيبات الأمن فقد صَّرح (بيغن): بأن القوات الإسرائيلية ستبقى في الضفة الغربية إلى الأبد لأن صيغة كامب ديفيد أعطتها هذا الحق للفترة الإنتقالية وما بعدها، أما بشأن الوضع النهائي «للضفة الغربية وغزة»، فقد ادّعى (بيغن) أمام الكنيست فيما يتعلق بمفاوضاته مع السادات وكارتر أنه حصل في كامب ديفيد على ضمانات أنه لن يكون هناك دولة فلسطينية تحت أية ذريعة كانت، ومما يؤسف له أن الرئيسين (كارتر والسادات) لم يقم أحد منهما بمعارضة هذا التصريح العلني (لبيغن) أمام الكنيست.

حققت (كامب ديفيد) لصانعي السياسة الأمريكية ثلاثة أهداف غالية وعزيزة:

1 ـ قضت على خطر عسكري قائم على إسرائيل، على الأقل في المستقبل القريب، وبالتالي نفَّسوا خطر الحرب الشاملة في الشرق الأوسط.

2 ـ عزلوا مصر بفاعلية حقيقية عن الجبهة العربية، وبالتالي شلّوا أي عمل عسكري عربي مشترك لتحرير الأراضي العربية المحتلة.

3 ـ نجحوا عن طريق ضم مصر إلى المعسكر الحربي الأمريكي في تحقيق مكسب استراتيجي مهم للولايات المتحدة التي ربحت حليفاً ذا قدرة عسكرية كافية للوقوف ضد الأنظمة الوطنية والراديكالية ولحماية المصالح الأمريكية في القرن الأفريقي، وقد رشح السادات مصر لهذا الدور طواعية وبحماسة، وفي النهاية سيكون تحقيق السلام بهذه الطريقة على كارتر والولايات المتحدة أصعب، وبالتالي ستتعرض المصالح الأمريكية لخطر أكبر، علماً بأن الرئيس كارتر الذي قبل مشروع بيغن «للحكم الذاتي» للفلسطينيين، كان قد رفضه قبل تسعة أشهر.. ؟ فهل كان رفضه مقدمة لقبوله مع السادات.. ؟ إنه الإنحياز الكامل لإسرائيل دون حدود أو قيود

وهذا عهدنا بجميع القيادات الأمريكية ـ الصهيونية[1].

هذا وقد مرت سياسة الولايات المتحدة تجاه الفلسطينيين خلال الفترة 1948ـ 1980 عبر ثلاثة أطوار متميزة وتكتيكية بهدف استيعاب الظروف المتغيرة:

أ ـ الطور الأول بين 1948ـ1967 سادت فيها سياسة التهدئة والتسكين، وتقديم الدعم المالي للأونروا، مع تقديم اقتراحات اقتصادية مفصلة إعادة توطين اللاجئين خارج فلسطين، ولكنها للأسف لم تكن اقتراحات واقعية من الناحية السياسية.

ب ـ الطور الثاني بين 1967ـ 1976 تحولت إلى المواجهة بحجة النشاطات الإرهابية، ولكنها أدركت وجود حقوق مشروعة للفلسطينيين.

ج ـ الطور الثالث 1976ـ 1980 حدث مزيد من التكيف والتحول على مضض مع الفلسطينيين، إذ بات جلياً إن السلام لن يدوم من دون مشاركتهم، واعترفت بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني مع وطن قومي له لكنها ترفض الاعتراف بحقهم في تقرير المصير.

ولا تزال الولايات المتحدة ضالعة في انحيازها إلى إسرائيل حتى اليوم. إنها العدو اللدود للعروبة والإسلام، والأمل المعقود اليوم هو الالتقاء بين القومية العربية والصحوة الإسلامية لتضع حداً للغطرسة الإسرائيلية التي تعربد شرقاً وغرباً بدعم واحتضان متكاملين من الولايات المتحدة لها. . وللقارئ الكريم رسماً للقرار (242) و (338) الصادرين عن مجلس الأمن لعام 1967 و 1973.

قرار رقم 242 تاريخ 22 تشرين الثاني (نوفمبر) 1967 حول إقرار مبادئ سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط:

إن مجلس الأمن، إذ يعرب عن قلقه المستمر بشأن الوضع الخطير في الشرق الأوسط، وإذ يؤكد عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالحرب، والحاجة إلى العمل من أجل سلام دائم وعادل تستطيع كل دولة في المنطقة أن تعيش فيه بأمان،

---

(1) أنظر: الولايات المتحدة والفلسطينيون بين الاستيعاب والتصفية ـ د. محمد شديد ـ ص 193ـ214.

وإذ يؤكد أيضاً أن جميع الدول الأعضاء بقبولها ميثاق الأمم المتحدة، قد التزمت بالعمل وفقاً للمادة 2 من الميثاق.

1 ـ يؤكد أن تطبيق مبادئ الميثاق يتطلب إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط، ويستوجب تطبيق كلا المبدأين التاليين:

أ ـ انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من الأراضي التي احتلتها في النزاع الأخير.

ب ـ إنهاء جميع إدعاءات أو حالات الحرب، واحترام واعتراف بسيادة ووحدة أراضي كل دولة في المنطقة، واستقلالها السياسي وحقها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومُعترف بها، حرةً من التهديد بالقوة أو استعمالها.

2 ـ يؤكد أيضاً الحاجة إلى:

أ ـ ضمان حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية في المنطقة.

ب ـ تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين.

ج ـ ضمان حرية الأراضي والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة عن طريق إجراءات من بينها إقامة مناطق مجردة من السلاح.

3 ـ يطلب من الأمين العام تعيين ممثل خاص ليتوجه إلى الشرق الأوسط كي يجري اتصالات بالدول المعنية ويستمر فيها بغية إيجاد اتفاق، ومساعدة الجهود لتحقيق تسوية سلمية ومقبولة وفقاً لأحكام هذا القرار ومبادئه.

4 ـ يُطلب من الأمين أن يرفع تقريراً إلى مجلس الأمن بشأن تقدم جهود الممثل الخاص في أقرب وقت ممكن.

قرار رقم 338 بتاريخ 22 تشرين الأول (أكتوبر) 1973 طلب وقف إطلاق النار والدعوة إلى تنفيذ القرار (242) بجميع أجزائه، وفيه يقول: إن مجلس الأمن:

1 ـ يدعو جميع الأطراف المشتركة في القتال الدائر حالياً إلى وقف إطلاق النار بصورة كاملة، وإنهاء جميع الأعمال العسكرية فوراً في مدة لا تتجاوز 12

ساعة من لحظة اتخاذ هذا القرار وفي المواقع التي تحتلها الآن.

2 ـ يدعو جميع الأطراف المعنية إلى البدء فوراً بعد وقف إطلاق النار بتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم (242) 1967 بجميع أجزائه.

3 ـ يُقرر أن تبدأ فور وقف إطلاق النار وخلاله، مفاوضات بين الأطراف المعنية تحت الإشراف الملائم بهدف إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط[1].

هذا وقد تراجعت أمريكا عن اعترافها بالقرار (181) الدورة 2 في 29 تشرين الثاني 1947، القاضي بتقسيم فلسطين بين الفلسطينيين وإسرائيل، وكأنما أمريكا هي إسرائيل نفسها.

(1) صورة عن القرارين 242 و 338 عن كتاب الولايات المتحدة والفلسطينيون ص 275ـ277.

الطرح اليهودي اليوم للهوية الإسرائيلية..؟
العلمانية أم الدينية؟.

يمكن القول اليوم ـ وبعد خمسين عاماً من قيام دولة إسرائيل ـ وعلى ضوء نتائج انتخابات الكنيست الرابع عشر (1996) والتي تمخضت عن فوز حزب الليكود اليميني المتطرف برئاسة الحكومة وزعامة بنيامين نتنياهو، وتشكيله ائتلافاً حكومياً من الأحزاب الدينية الإسرائيلية مجتمعة لأول مرة في تاريخ إسرائيل، والأحزاب اليمينية المتطرفة «موليديت والوطن» وحزب «يسرائيل بعليا» وحزب «المهاجرين الروس» والطريق الثالث المنشق عن حزب العمل الإسرائيلي. إن الشعب الإسرائيلي اليوم أصبح منقسماً بالتساوي إلى حد ما، حيث فاز (نتنياهو) على (شمعون بيريز) بفارق أقل من 1٪فيما يتعلق بكثير من معظم المعضلات الملحة التي تواجهها إسرائيل في الوقت الراهن، وعلى رأسها مشكلة الهوية.. وإذا كانت صيغة حزب العمل الإسرائيلي في تفسير الصهيونية لم تعد أمراً مسلماً به دون تمحيص، فإن الإعجاب الفكري بإديولوجية (جابوتنكسي) لم يكن هو الذي استقطب التأييد الشمولي المتحمس عبر الفترات التي صعد فيها حزب الليكود للحكم (1977ـ1981) ثم(1988ـ1992) ثم عام 1996. لقد حدث هذا في واقع الأمر نتيجة عدد من السقطات التي وقع فيها حزب العمل إبان حكمه لإسرائيل في ظل هيمنة الحزب الواحد، بحيث أصبحت هناك حالة من الاستقطاب الإيديولوجي إلى داخل إسرائيل، تبدو في الظاهر وكأنها تتمحور حول خلافات بشأن قضايا الأمن والكفاح من أجل «أرض إسرائيل الكبرى» والاستيطان اليهودي في الضفة الغربية، والوضع المستقبلي للأراضي المحتلة في حرب 1967، والسلام مع الدول العربية، ولكنها في الحقيقة تدور حول تحديد

هوية الدولة، وهي إشكالية تؤكد أزمة الشرعية السياسية التي تعيشها إسرائيل حالياً، كما تعكس خيبة أمل لأن المجتمع الإسرائيلي عجز حتى الآن عن تحقيق الرؤية الشمولية التي ادعت تحقيقها لتكون مثلاً للعالم. . . ؟

ويعبر عضو الكنيست شلومو بن عامي (من حزب العمل) والأستاذ بجامعة تل أبيب عن هذه الظاهرة التي تعم المجتمع الإسرائيلي بقوله: «إن هذا المجتمع الذي أنشأه الآباء المؤسسون من الصهاينة على أن يكون بوتقة صهر تمتزج فيها مختلف الثقافات واللغات، تحول إلى مجتمع الأعراق ومتعدد الثقافات ومتعدد الطوائف». . . لقد تغيرت وتفتت الصورة الأسطورية المأمولة لتحل محلها صور أخرى عديدة لكل منها شرعيته. . . بين اليهودي والعربي والمتشددين ديناً «الحريديم» والقوميين الدينيين «جوش إيمونيم» والتقليديين والعلمانيين وغيرهم ممن تمتد جذورهم إلى أصول عرقية مختلفة مثل «السفارديم» و «الأشكنازيين» و«المهاجرين الروس» و«الأثيوبيين» وغيرهم.

وقد أدى هذا التفتت للصيغة الإسرائيلية إلى تشرذم المجتمع بين ثقافات وطوائف مختلفة، ولهجات متباينة، وبين مواقف متصارعة تجاه صورة الدولة اليهودية. ويرى (بن عامي) أن هذه الإنشقاقات تؤهل لحدوث انفجارات عنيفة داخل المجتمع[1]. وإذا كنا بصدد مناقشة أبعاد الطرح اليهودي للهوية في إسرائيل على ضوء الثقافة السياسية، فإننا نحدد في البداية أن الطرح ينقسم إلى عدد من الهويات الفرعية إثنتان منها متظافرتان ومتشابكتان ومتفقتان في العديد من الرؤى والتوجهات والأهداف، والثالثة هوية فرعية تعبر عن تيار أصبح قائماً بذاته داخل المجتمع الإسرائيلي، وهي الهوية الطائفية الفارادية، والرابعة هي هوية قائمة أيضاً بذاتها تعبر عن التيار الديني داخل إسرائيل.

---

(1) أنظر: بن عمي شلومو ـ الشعب ضد الدولة اليهودية ـ ص 34 ـ صحيفة معاريف 22/ 9/ 1996م.

1 ـ **الهوية اليهودية الإسرائيلية العلمانية**: وتعبر عنها الصهيونية القومية التي تجسدها قوى اليمين الصهيوني المتطرف في إسرائيل.

2 ـ **الهوية اليهودية الدينية القومية**: وتعبر عنها الصهيونية الدينية القومية المتطرفة وتجسدها حركة «جوش إيمونيم» وقوى الإستيطان اليهودي في المناطق المحتلة.

3 ـ **الهوية اليهودية الطائفية الفارادية**: ويجسدها «الفاراديم» داخل إسرائيل كقطاع يبحث عن دور فاعل داخل المجتمع الإسرائيلي.

4 ـ **الهوية اليهودية الدينية**: وتعبر عنها الأحزاب الدينية السياسية والقوى الدينية غير الحزبية التي تقف موقفاً معادياً من الصهيونية العلمانية ومن دولة إسرائيل... بالإضافة إلى ذلك بشأن التضافر بين الهويتين الفرعيتين الأولى والثانية، فإنه ينبغي الإشارة كذلك إلى أن الطرح الفرعي اليهودي الإسرائيلي العلماني للهوية، ليس هوية إسرائيلية خالصة، بل هو خليط من العنصرين اليهودي والإسرائيلي، حيث يمكن أن يغلب لديه أحد العنصرين على الآخر.

كذلك فإن الهوية اليهودية الدينية القومية، ليست دينية خالصة، وليست قومية صهيونية (وفق منظورها الجديد للصهيونية)، إذ يمتزج فيها العنصران، وقد يغلب أحدهما على الآخر في بعض الأحيان، أما الهويتان اليهودية الفارادية واليهودية الدينية منهما هويتان يهوديتان، الأولى منها تجسد تيار التقليدية الدينية اليهودية، والثانية يهودية خالصة لا تتداخل معها أي من العناصر الصهيونية أو القومية[1].

وأصبحت الأحزاب اليمينية المتطرفة وخاصة «الليكود» هي أقرب القوى السياسية إلى القوى الدينية القومية التي يجمعها مبدأ التوسع الإقليمي، فالأحزاب اليمينية تسيطر عليها أفكار (جابوتنسكي) مع الرغبة في التوسع والمغامرة، والأحزاب الدينية تتغلغل في مفاهيمها فكرة الوعد المقدس وإسرائيل الكبرى والقيادة العسكرية

---

(1) أنظر: إشكالية الهوية في إسرائيل ـ د. رشاد عبد الله الشامي ـ ص 209ـ211.

تسيطر عليها مفاهيم الرغبة في الغزو وتخفيف إستمرارية الصورة التي خلفتها حرب 1967 . وبالرغم من أن رفض الممارسة الدينية بل والتشكيك في نفس القيم تمثل بعض المتغيرات الثابتة في السلوك العسكري ، ولذلك لم يكن غريباً أن التقت الأحزاب الدينية مع اليمين الإسرائيلي المتطرف الفاشي وأن ترتبط بها المؤسسة العسكرية في إسرائيل ، وهو ما شكل انقلاباً حقيقياً في إسرائيل ونظامها منذ عام 1977 عن طريق الحروب وتنمية النزعة العدوانية المرتكزة على أصول دينية التي تدعمها المؤسسة العسكرية التي حلت محل «المسيح المخلص» في الفكر الإسرائيلي ، وفرض الإدارة الإسرائيلية على الوطن العربي ، إضافةً إلى ازدياد التوجه «الحريدي» ـ أي التشدد الديني في فرض أحكام الشريعة اليهودية حتى آل الأمر إلى اغتيال (إسحق رابين) ـ اليساري المتطرف على زعمهم ـ على يد (يجال عامير) , مما أدى إلى كشف الانقسامات الكبيرة داخل المجتمع الإسرائيلي و ظهر السعي لتأكيد الطابع اليهودي للدولة وأنه لا مكان فيها لأي قومية أو ديانة أخرى ، أو بمعنى أدق رفض الطرح الإسرائيلي للهوية القائم على أن «دولة إسرائيل هي دولة كل مواطنيها»بشدة ، واعتبار اليسار الإسرائيلي مُعادٍ للدين والقومية ، ويعمل على طمس القيم اليهودية في الدولة ، ويتخلى عن حق شعب إسرائيل التاريخي والديني في أرض إسرائيل .

هذا وقد بلغ عدد سكان إسرائيل حاليا عام 1996 ـ 5.600.000 خمسة ملايين وستمائة ألف نسمة ، وبلغ عدد السكان العرب المقيمين في إسرائيل (عرب 1948) 1.070.000 مليون و سبعين ألفاً ، أي أن نسبة التقسيم وفقا للانتماء القومي إلى يهود وعرب هي (81٪ إلى 19٪) . أما النسبة بين السكان العرب فهي : (14.2 ٪ مسلمون ، 2.8 ٪ مسيحيون ، 1.7 ٪ دروز وشركس) . وبالنسبة وفقاً للأصل الطائفي بين اليهود والأشكنازيم والشرقيين (45 ٪إلى55 ٪) أي مع أغلبية لليهود الشرقيين . . . أما وفقاً للتقاليد الدينية بين العلمانيين والدينيين هي نسبة (75٪ إلى 25٪) مع أغلبية للعلمانيين .

وقد سمحت إسرائيل بقيام أحزاب دينية على أساس طائفي عام 1984 مثل حزب شاس الذي أصبح وبسرعة من أكبر الأحزاب الدينية في إسرائيل . وإن فوز

الأحزاب الدينية بنسبة 20٪ من مقاعد الكنيست عام 1996 جعلها تنازع حزب العمل اليساري بحرب ثقافية لإثبات فلسفتها ووجودها في إسرائيل.

وهي تسعى لتحويل إسرائيل إلى دولة يهودية دينية تحكمها مبادئ التوراة وقوانين الهالاخا (الشريعة اليهودية) وفق المذهب الأرثوذكسي وليس وفقاً لتشريعات الكنيست العلماني.

تقوم الأسس العقائدية الأرثوذكسية على المبادئ التالية[1]:

1 ـ إن الدين اليهودي ليس عقيدة كالإسلام والمسيحية، بل هو دين عملي ونظام حياة.

2 ـ إن لليهود 613 فريضة واجبة، عليهم أن يعملوا بها وأن «الشريعة المكتوبة أو الشفهية» هي التلمود ومصدرها الله.

3 ـ إن قوانين الشريعة الدينية (الهالاخا) تصلح للدين والدنيا، وهي نظام حياة، وغير قابلة للتغيير أو التبديل، واتباعها لا يعني استحالة التعايش بين اليهود وغيرهم.

4 ـ إن الطقوس الدينية لا يقوم بها إلا المؤهلون لذلك من خريجي المدارس الدينية، وهم فقط المخولون للقيام بجميع الطقوس كالزواج والطلاق والتهود والذبح الحلال وغيرها.

5 ـ إن الخلاص لا يتم إلا بعودة المسيح المنتظر، وأن الشعب اليهودي هو «شعب الله المختار» ويجب أن يعيش منعزلاً عن غير اليهود حتى يمكن تحقيق رسالته.

6 ـ استخدام العبرية في الصلوات فقط، وعدم اختلاط الجنسين أثناء الصلاة، أو زيارة النساء لحائط المبكى. هذا وقد بلغت نسبة الشباب المتدينين في إسرائيل والذي أعفي عام 1996 من الخدمة العسكرية 5.6٪ من مجموع المجندين. وهذا دليل واضح على زيادة التوجه الديني.

---

(1) كتاب إشكالية الهوية في إسرائيل ـ د. رشاد عبد الله الشامي ـ ص 254.

مسلسل الأحداث التاريخية لليهودية والصهيونية

نحـــــــــو: 3500ـ3000 ق.م	هجرة الكنعانيين إلى فلسطين ومنهم اليبوسيون سكان مدينة القدس ـ أورشليم ـ الأوائل.
3000 ق.م	هجرة العموريون إلى فلسطين وسوريا والعراق.
نحـــــو: 1900 ـ1850 ق.م	هجرة إبراهيم الخليل من أور إلى فلسطين عن طريق حران[1].
1785 ـــــ 1580 ق.م	هجرة الهكسوس إلى مصر وهم خمس سلالات من 17ـ13.
1720 ق.م	هجرة آل يعقوب إلى مصر في عهد الهكسوس.
1504ـ1450 ق.م	عهد تحوتمس الثالث الذي طرد الهكسوس واستولى على معظم أقطار الشرق الأدنى.
1417ـ1362 ق.م	عهد ملك أورشليم عبد ـ خيبا الكنعاني.
1301ـ1234 ق.م	عهد رعمسيس الثاني السلالة 19 وفي عهده خرج النبي مع أتباعه من مصر.
1290 ق.م	عهد خروج موسى وجماعته من مصر وهجرتهم إلى فلسطين.
1200ـ1150 ق.م	عهد هجرة الفلسطينيين إلى ساحل فلسطين الجنوبي.

(1) عن كتاب العرب واليهود في التاريخ ـ د. أحمد سوسة ـ ص 747ـ755.

1125-1205 ق . م	عهد القضاة الموسويين في فلسطين .
1050 ق . م	عهد انتصار الفلسطينيين في عهد القضاة واستيلائهم على تابوت العهد .
1010-1025 ق . م	فترة حكم الملك شاول .
1010 ق . م	فترة انتصار الفلسطينيين على الملك شاول ومقتله مع أولاده الثلاثة .
971-1010 ق . م	فترة حكم الملك داوود .
1003 ق . م	استيلاء الملك داوود على يبوس «أورشليم» واتخاذها عاصمة له .
931-971 ق . م	فترة حكم الملك سليمان في أورشليم .
724-931 ق . م	فترة حكم مملكة إسرائيل .
586-931 ق . م	فترة حكم مملكة يهوذا .
926 ق . م	زحف شيشنق الأول من مصر على أورشليم بعهد رحبعام ونهب ذخائر الهيكل وبينها 500 ترس من ذهب .
ق . م	استيلاء تجلات بلاسر الثالث (727-745) ق . م على دمشق عاصمة الآراميين .
731 ق . م	استيلاء تجلات بلاسر ملك آشور على كل أراضي إسرائيل وسبي أهلها إلى آشور .
721-722 ق . م	حملة الآشوريين على مملكة بني إسرائيل بعهد سرجون الثاني وإزالتها من الوجود هي وعاصمتها السامرة .

701 ق . م	حملة سنحاريب ملك آشور على مملكة يهوذا ومحاصرة أورشليم .
539.612 ق . م	حملة حكم الدولة الكلدانية في العراق بعد سقوط نينوى عاصمة الآشوريين بيد الكلدانيين والميديين .
597 ق . م	حملة نبوخذ نصر الأولى على مملكة يهوذا وأورشليم (السبي الأول لنبي يهوذا) .
586 ق . م	حملة نبوخذ نصر الثانية على مملكة يهوذا وأورشليم وسبي اليهود إلى بابل (السبي الثاني) .
539.586 ق . م	فترة أسر اليهود في بابل .
539 ق . م	فتح قورش الإخميني (الفارسي) لمدينة بابل الكلدانية وسماحه لليهود بالعودة إلى أورشليم وإعادة بناء الهيكل .
331.539 ق . م	فترة حكم الفرس الإخمينيين .
332 ق . م	فتح الاسكندر لفلسطين وإنشاء مستعمرات إغريقية بين اليهود .
300 ق . م	حملة بطليموس الأول(سويثر) (223ـ282) ق . م على أورشليم ونقل عدد غفير من اليهود إلى إفريقيا .
168 ق . م	دخول أنطيوخس الرابع (أبيغان) أورشليم وتدمير هيكلها ونهبه لخزائنها .
167 ق . م	اضطهاد اليهود في فلسطين وإجبارهم على نبذ اليهودية واعتناق الوثنية اليونانية .
37.167 ق . م	فترة عهد المكابيين في فلسطين ، واستيلائهم على أورشليم عام 164 ق . م على أثر تقهقر الفرس الفريثين .

40 ق . م	استيلاء الفرس الفريشين على فلسطين ، وهرب هيرودس إلى روما وانسحاب الفرس بعد سنتين 38 و عودة هيرودس والحكم الروماني .
36 ق . م	احتلال هيرودس لأورشليم عنوةً بعد معارك عنيفة وانتهاء حكم السلالة المكابية .
4 ق . م	وفاة هيرودس ، وبداية ثورة اليهود في أورشليم ضد الرومان في عهد نيرون عام 66 م .
70 م	احتلال تيطوس لأورشليم وحرق الهيكل والفتك باليهود .
132 م	ثورة اليهود بقيادة «باركوخيا» بعهد الامبراطور هاوريان والقضاء على باركوخيا 135 م .
614 م	احتلال كسرى سوريا وفلسطين وتخريب كنائس القدس . ثم انتصار هرقل على الفرس واسترجاع الصليب 628-630م .
636 م	معركة اليرموك وطرد الرومان من سوريا . وفي عام 638 م (17 هـ) سقوط القدس بيد العرب بعهد عمر بن الخطاب .